وزارة التعليـــــم العالـــــي والبحـــــث العلمـــــــي

جامعة الشاذلي بن جديد –الطارف–

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID –EL–Tarf–

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي: ..... **السنة الجامعية: 2022/2021**

قسم : العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

تقييم دور الأجهزة المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرها على التنمية الإقتصادية والإجتماعية خلال الفترة 2014–2020

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:

د. شبلي دنيا

من إعداد الطلبة:

* حداب فريال حواء

* منصوري نوال

الملخص

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز الدور الذي تؤديه الأجهزة المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل جهود الدولة الجزائرية الرامية للنهوض بهذا القطاع، لإعتباره سبيل لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وذلك من خلال قدرة هذه المؤسسات على الإنتشار الجغرافي حتى في المناطق الريفية والمدن الصغيرة، مما يساعد على خلق فرص لأصحاب هذه المناطق.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شأنها أن تتيح فرص إقتصادية جيدة لم تكن موجودة من قبل بالنسبة لكثير من فئات المجتمع. وقد توصلت الدراسة إلى أنه رغم تعدد سبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الأجهزة المرافقة لها في الجزائر تبقى هذه الوسائل غير قادرة على النهوض بالقطاع، كونها تفتقر الأجهزة المرافقة اللازمة وسياسة واضحة المعالم، مما يستدعي المزيد من الجهود في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأجهزة المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle dispositif d'accompagnement concernant la promotion des petites et moyennes

Entreprises (PME) et ce conformément aux orientations du gouvernement afin de parvenir au développement économique et

Social.

En effet, grâce à leurs capacités de répartition géographique jusqu'aux régions rurales et petites villes, les PME permettent de donner plus d'opportunités d'emplois aux différents membres de la région, et fournissent ainsi des possibilités d'emplois qui n'existaient pas auparavant pour de nombreux segments de la société.

L'étude a révélé que malgré la multiplicité des moyens de soutien des petites et moyennes entreprises en Algérie, ces moyens sont incapables De promouvoir le secteur, les PME algériennes restent des micros entreprises manquant le matériel d'accompagnement et une politique rigoureuse, ce qui nécessite plus d'efforts à ce niveau.

Mots clé : **petites et moyennes entreprise, le matériel d'accompagnement en Algérie, la croissance économique et sociale.**

اهداء

الى الذين منني كل ما املك، ومن سعى لأجل راحتي ونجاحي

الى من هو نور دربي دائما وابدا، الى أعظم رجل في الكون

"أبي العزيز"

الى من سهرت الليالي تنير دربي، الى من شاركتني افراحي واساتي،

الى نبع المحبة والحنان والوفاء وأغلى ما املك، روح قلبي

"أمي الحبيبة"

الى الذين ظفرت بهم هدية من الاقدار، اخوة فعرفوا معنى الاخوة

عزوتي وسندي في الحياة وقطعة من والدي اخوتي

"ارزقي، عبد الغاني"

الى من انار دنياي

الى من كانوا أوفياء .....صديقاتي جميعا

الى زميلتي في هذه الدراسة المتواضعة....."**منصوري نوال**"

حداب فريال حواء

إهداء

الحمد لله طيبا كثيرا مباركا فيها، أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى ذلك الحرف اللامتناهي من الحب والحنان، إلى التي بحنانها إرتويت وبدفئها إحتميت، نبع الحنان:

أمي الغالية

إلى من إحترقت شموعه ليضيئ لي درب النجاح، سندي الذي لولاه لما وصلت إلى هذه المرحلة:

أبي العزيز

إلى وحيدتي أختي الصغيرة:

سندس نعمة الرحمان

إلى أحسن من عرفني بهن القدر صديقتي:

أحلام وخولة

إلى التي شاركتني مشوار هذه الدراسة زميلتي وصديقتي الغالية:

حداب حواء فريال

شكرا لذلك الذي شاركني الفرح والحزن، من تحمل عصبيتي وتقلبات مزاجي

شكرا لتلك العزيزة على القلب، التي كانت بمثابة الأخت والسند، التي كانت معي طوال هذا المشوار تساندني:

مويسي وسام

نوال منصوري

شكر وعرفان

قال تعالى:" لئن شكرتم ازدكم"

الحمد لله الذي وهب لنا نعمة العمل والعلم

الحمد لله الذي يسير لنا امورنا وعززنا بالفهم

الحمد لله الذي وفقنا وسهل لنا التقديم للأمام

الحمد لله والصلاة على محمد أعظم النعم

قال صلى الله عليه وسلم «من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

تعجز كل كلمات الشكر امام عظمة الوالدين الذين دفعوا سنين عمرهم ليقطفوا ثمار نجاحنا فلكم ألف شكر على كل الدعم.

سيدتي، لك باقة امتنان وعرفان شكرا لكي يا أحسن أستاذة مشرفة " الدكتورة شبلي دنيا " لتوجيهاتك التي ساعدتنا كثيرا ومجهوداتك التي بذلتها من اجل ان يرى هذا البحث النور

كل الشكر والتقدير لأعضاء اللجنة الكرام "الأستاذ اوسياف عمار ياسين" و" الأستاذة مشروم نوال" حضوركم معنا شرف عظيم

قائمة ألأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (2_1)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2014_2020	37
الشكل رقم (2_2)	تطور تعداد المؤسسات الخاصة خلال الفترة 2014_2020	39
الشكل رقم (2_3)	تطور المؤسسات العامة خلال الفترة 2014 _ 2020	40
الشكل رقم (2_4)	تطور توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية حسب فروع النشاط خلال الفترة 2014_2020	44
الشكل رقم (2_5)	تطور توزيع المهن الحرة خلال الفترة 2014_2020	46
الشكل رقم (2_6)	تطور توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية خلال الفترة 2014_2020	48
الشكل رقم (2_7)	حركية متعلقة بإعادة تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2014-2020	50
الشكل رقم (2_8)	وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2014_2020	51
الشكل رقم (2_9)	القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2005 _ 2020	55
الشكل رقم (2_10)	مناصب الشغل للمشاريع المعلنة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2014_2020	60
الشكل رقم (3_1)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2014_2020	73
الشكل رقم (3_2)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2014_2019	75

(3_3)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2014_2020	76
(3_4)	تطور الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2014_2020	77
(3_5)	تطور الواردات خارج قطاع المحروقات حسب مجموعات المنتوجات خلال الفترة 2014_2020	78
(3_6)	المنتوجات الرئيسية غير الهيدروكربونية المصدرة خلال الفترة 2014_2018	80
(3_7)	تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2014_2020	83
(3_8)	تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة خلال الفترة 2014_2020	84

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1_1)	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية	12
الجدول رقم (2_1)	تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة2001	13
الجدول رقم (3_1)	تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة2017	14
الجدول رقم (1_2)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجمها من سنة2015 إلى غاية 2020	42
الجدول رقم(2_2)	تطور توزيع المهن الحرة حسب المجالات خلال الفترة 2014_2020	46
الجدول رقم (3_2)	حركية نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2014_2020	49
الجدول رقم (4_2)	توزيع القروض الممنوحة حسب نوع التمويل "الحصيلة من 2005 إلى غاية2020"	53
الجدول رقم (5_2)	القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط "الحصيلة من 2005 إلى غاية نهاية2020"	54
الجدول رقم (6_2)	المشاريع الممولة حسب الجنس وقطاع النشاط"الحصيلة منذ نشأتها إلى غاية نهاية 2020"	56
الجدول رقم (7_2)	المشاريع الإستثمارية المعلنة حسب قطاع النشاط من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار خلال الفترة "2014_2020"	58
الجدول رقم (8_2)	المشاريع الإستشارية المصرح بها(محلية_أجنبية)خلال الفترة 2014_2020	61

الجدول رقم (2_9)	توزيع المشاريع الممولة من طرف البنوك من بداية نشاط الصندوق إلى غاية 2020	64
(2_10)	توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط والجنس من طرف الCNAC الحصيلة من بداية النشاط إلى غاية 2019	65
(2_11)	الوضع التراكمي للملفات المضمونة خلال الفترة أفريل2004 _ 2020 ديسمبر	67
(2_12)	الوضع التراكمي للملفات التي تمت معالجتها حسب نوع المشروع خلال الفترة أفريل 2004 _ 2020	68

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

المختصر	معنى المختصر
ANADE	Agence nationale d'appuie de développement de l'entrepreneuriat
ANGEM	Agence nationale de gestion micro crédits
ANDI	Agence nationale de développement de l'investissement
ANSEJ	Agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes
BADR	Banque de l'agriculture et du développement
BEA	Banque extérieure d'Algérie
BDL	Banque de développement local
BNA	Banque nationale d'Algérie
CNAC	Caisse nationale des d'assurance chômage
CPA	Crédits populaire d'Algérie
FGAR	Fonds de garantie de crédits aux pme
MEDA	Memorrite economic development Associates
SNAT	Le schéma national d'aménagement de territoire

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
ملخص	I
Résumé	II
إهداء	III
شكر وعرفان	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الجداول	VIII
قائمة المختصرات	X
فهرس المحتويات	XI
مقدمة	أ
الفصل الأول: التأصيل النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأجهزة المرافقة لها	
تمهيد	10
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11
المطلب الأول: مفهوم وأنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11
المطلب الثاني: خصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	16
المبحث الثاني: الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأجهزة المرافقة لها	20
المطلب الأول: الإطار القانوني والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	20
المطلب الثاني: الأجهزة الداعمة والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	27
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني: دراسة تقييمية لدور أجهزة دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	
تمهيد	35
المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	36
المطلب الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	36
المطلب الثاني: توزيع وحركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	41

المبحث الثاني: تقييم فعالية أجهزة دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	52
المطلب الأول: حصيلة وكالات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (ANSEJ, ANGEM, ANDI)	52
المطلب الثاني: حصيلة صناديق دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (FGAR, CNAC)	63
خلاصة الفصل	69
الفصل الثالث: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري والصعوبات التي تواجهها	
تمهيد	71
المبحث الأول: تقييم مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية	72
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات	72
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات	76
المبحث الثاني: تقييم مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإجتماعية والصعوبات التي تواجهها	81
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل	81
المطلب الثاني: الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	85
خلاصة الفصل	88
الخاتمة	90
قائمة المصادر والمراجع	94

مقدمة

في ظل التغيرات الإقتصادية والإتجاه المتزايد نحو الإندماج في إقتصاد عالمي موحد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل خيارا إستراتيجيا هاما في التنمية الإقتصادية للدول، وذلك لما تملكه هذه المؤسسات من خصائص هيكلية تؤهلها للقيام بهذا الدور.لذلك أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل البديل الأكثر عملية أمام الدول النامية لتحقيق معدلات النمو المرجوة وتجاوز المعوقات الإقتصادية والتشوهات الهيكلية التي تطبع اقتصاديتها، بحيث أصبح من غير المتوقع إحداث إقلاع إقتصادي في هذه الدول دون دعم وتنمية هذه المؤسسات.

ومن هذا المنطلق، وفي ظل هذه التطورات الإقتصادية المتسارعة، تسعى الجزائر على غرار بقية الدول النامية إلى النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذا القطاع لم يكن وليد الصدفة وإنما جاء نابعا من صميم الدراية بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعتبارها بديلا عن تجربة المؤسسات الكبرى التي إنتهجتها الجزائر تماشيا مع سياسة الصناعات المصنعة وأقطاب النمو، والتي أورثت فيما بعد تشوهات عميقة في الإقتصاد الوطني، الأمر الذي فرض اعتماد إصلاحات هيكلية واسعة كانت ممرا حتميا للدخول في إقتصاد السوق والإندماج في حركية الإقتصاد العالمي.

ومن جهة أخرى تعتبر هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم المفاهيم الجديدة فقد أوضحت التجارب العالمية مدى قدرة هذه الهيئات على تشجيع التنمية الإقتصادية من خلال مساهمتها في دعم حركة إنشاء المؤسسات الإقتصادية في مختلف القطاعات حسب متطلبات التنمية المحلية. حيث تعتبر البيئة التنظيمية والمناخ الإقتصادي يعتبر في غاية الأهمية ويشكلان عامل أساسي مساعد في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياسات الإقتصادية والقانونية تسمح للحكومات بإدارة إقتصادها بتماسك ما يؤمن الأرضية الصالحة لقيام وعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث أدى التقدم التكنولوجي وما أفرزته العولمة من مظاهر مختلفة إلى خلق مناخ إقتصادي تنافسي شديد التعقد أصبح من خلاله قرار انشاء مؤسسة صغيرة قرار إستراتيجي صعب للغاية لا يمكن إتخاذه إلا بتوافر ضمانات كافية لنجاح المشروع وذلك بسبب تعقد مسيرة إنشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة المشاكل الفنية والإدارية ومشاكل المحيط الخارجي، وبالتالي جاء مفهوم المرافقة كإجراء جديد لترقية المؤسسات الصغيرة عن طريق مجموعة من الهيئات المتخصصة.

وبناءا على ذلك يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

1_إشكالية الدراسة:

ما هو دور الأجهزة المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ وما أثر ذلك على مساهمتها في التنمية الإقتصادية والاجتماعية؟

إنطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن صياغة بعض الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

- هل تمكنت الأجهزة الخاصة بمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دعمها وتطويرها؟
- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية؟

3_فرضيات الدراسة: من أجل الإجابة على الأسئلة الفرعية، تم إعتماد الفرضيات التالية:

- تتعدد الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، فهناك العديد من الهيئات التي تسهر على توفير التمويل والمرافقة اللازمين لإنشاء وإستمرار هذه المؤسسات؛
- تمتلك الجزائر نسيجا معتبرا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه مازال هشا يعاني العديد من المشاكل والصعوبات التي تحد من نشاطه؛
- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على التنمية الإقتصادية ويظهر ذلك من خلال مساهمتها في جلب الإستثمارات و ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

4_أسباب إختيار الموضوع:

يعود إختيار هذا الموضوع إلى أسباب منها:

- الدور الفعال الذي لعبته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحريك عجلة النمو الإقتصادي للعديد من الدول؛
- الرغبة في إستكشاف مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- دور الأجهزة المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحريك عجلة النمو الإقتصادي في الجزائر؛
- الإهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الأخيرة.

5_أهداف الدراسة:

تكمن أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- تسليط الضوء على الأجهزة المرافقة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- تقديم إحصائيات حول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- إبراز مدى تطور هذا القطاع ومساهمته في كل من التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

6_أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتعرض لموضوع أصبح مصدر إهتمام العديد من الدول والباحثين والمفكرين الإقتصاديين نظرا لدور هذه المؤسسات في تنمية اقتصاديات الدول كما تظهر أهميته في:

الأهمية العلمية:

تتلخص أهمية الدراسة من الناحية العلمية في كون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح مصدر إهتمام الإقتصادين، بإعتبارها البنية التحتية للإقتصاد ومدى مساهمتها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، قامت الجزائر بإصلاحات إقتصادية لصالح هذا القطاع، حيث أنشأت وزارة خاصة بها وتصاعد الإهتمام بها مؤخرا بسبب خصوصيتها، أهميتها وتعدد الأطراف المهتمة بها.

الأهمية التطبيقية:

تكمن الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في تقييم واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقييم نشاط الأجهزة والهياكل الداعمة لهذا القطاع، ومعرفة أثر هذه الأجهزة في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ومع دراسة الصعوبات والعراقيل التي تواجه هذا القطاع.

7_منهج الدراسة:

من أجل معالجة جوانب الدراسة، تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتغطية الجانب النظري المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنهج دراسة حالة وذلك بالإسقاط على الجزائر بغرض التعرف على هياكل الدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

8_حدود الدراسة:

شملت الدراسة على حدود موضوعية التي تمثلت في تقييم دور الأجهزة المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما الحدود المكانية تمثلت في الجزائر، والحدود الزمنية فقد قامت الدراسة بعرض واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تقييم الهياكل والبرامج الداعمة لها من خلال الفترة الممتدة من 2014الى 2020.

9_أدوات الدراسة ومصادر البيانات:

تم الإعتماد على الكتب، الملتقيات، المقالات، رسائل الدكتوراه، شهادات الماجستير، الوثائق الرسمية للوزارة، القوانين والتشريعات التي تتعلق بموضوع الدراسة بما فيها الاوامر والمراسيم ومواقع الأنترنيت.

10_ الدراسات السابقة:

لقد أثار موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إهتمام الكثير من الباحثين، نظرا لأهمية هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، لذا وردت دراسات سابقة مست جانبا من جوانب هذه الدراسة ويتم عرض عينة منها فيما يلي مرتبة حسب تواريخ نشرها من أقدمها الى أحدثها:

1_دراسة مشري محمد الناصر(2011)بعنوان:

دور المؤسسات المتوسطة والمصغرة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الإستراتجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة ولاية تبسة) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جمعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى إبراز التغيرات التي طرأت على الإقتصاد الجزائري، من خلال إبراز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة ضمن منظور جديد المتمثل في بعد التنمية المحلية المستدامة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن التنمية المحلية المستدامة عملية معقدة تتطلب دمج الجهود المحلية الحكومية والمشاركات الشعبية في سبل تحقيق الأهداف المرجوة،بالإضافة إلى أن الجزائر سعت لتطوير هذا القطاع من خلال الإعتماد على إستراتجية متكاملة تعمل على جملة من الهيئات والهياكل حيث تطبق من خلالها مجموعة من البرامج الهادفة إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال مساهمتها الفعالة في مجال خلق مناصب العمل.

2_دراسة حجاوي احمد(2011)بعنوان:

إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسليط الضوء على التنمية المستدامة من منظور المؤسسات الإقتصادية، و توصلت الدراسة إلى أن التنمية المستدامة لا تعتبر مقيدة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنما يجب مساعدتها من أجل إدماج أهداف التنمية المستدامة في صلب إستراتجياتها، بالإضافة إلى أن الضغوط التي تتعرض لها المؤسسات من قبل المجتمع بإعادة صياغة مخططاتها بعيدة المدى بإعادة النظر في نمط تسييرها اخذة بعين الإعتبار إلتزاماتها تجاه البيئة، الإقتصاد والمجتمع.

3_دراسة قشيدة صورية(2012)بعنوان:

تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة الشراكة الجزائرية الأوروبية للمساهمات، مذكرة شهادة الماجستير تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى محاولة إبراز بدائل أكثر ملائمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لكي تساهم بفعالية في إحداث التنمية الإقتصادية والإجتماعية، كما بحثت في عمق العقبات عن المشاكل التي تحد تنميتها وتطويرها في الجزائر. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دورا أساسيا ومهما في الإقتصاد الوطني وذلك بخلق مناصب شغل جديدة وتوفير قيمة مضافة في جميع القطاعات، بالإضافة الى تأخر ظهور الإطار التشريعي لنشاط شركات المال الإستثماري ولاسيما التحفيزات الجبائية المتعلقة بها.

4_دراسة حنان جودي(2016) بعنوان:

إستراتجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتيجية والإندماج في الإقتصاد التنافسي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى دراسة مفهوم التأهيل كإستراتجية مستمرة دينامكية في المؤسسة وليس كبرنامج ساكت يتم تنفيذه في مرحلة معينة من حياة المؤسسة دون لرجوع وتشخيص وضعية المؤسسة بعد التأهيل، كذلك دراسة الفجوة الإستراتجية بالأداء والإقتصاد التنافسي بالتنافسية. وتوصلت هذه الدراسة إلى ان الجزائر تولي إهتماما بالغا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتجسد ذلك من خلال وجود إستراتجية وطنية متكاملة تضم اليات الدعم والمرافقة، إلى جانب النصوص التشريعية والقوانين المالية الهادفة إلى ترقية هذه المؤسسات بغرض تحظيرها للإنفتاح الإقتصادي، بالإضافة إلى إرتباط تحسين الأداء على المقارنة المرجعية سواء كانت داخلية او خارجية، كما أن إستراتجية التأهيل هي عملية مقارنة مرجعية تستهدف التحسن المستمر للأداء.

5_دراسة رقراقي أمينة(2016)بعنوان:

كفاءات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم تخصص حوكمة الشركات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة الكفاءات الموجودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثرها دون العوامل الأخرى في تحقيق نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي دفع الإقتصاد نحو التنمية. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة لم لا تخضع إلى نظير إقتصادي ثابت وإنما تفسر سلوكياتها الخاصة ببعديها التنظيمي والإنساني، بحيث تتميز بخاصية الجوارية المفسرة لمستوى إدراك صاحبها لبيئة نشاطها، بالإضافة إلى تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة محل الدراسة ضمن مؤسسات المنفعة مادام أصحابها يبحثون في هدف تحقيق الربح.

6_دراسة حمزة العرابي ورحيمي عبد الرحيم(2017) :

مداخلة تحت عنوان"الإمتيازات الإستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول "إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى إبراز ضرورة تطوير وتحفيز وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإستكمال قدرتها التنافسية من أجل تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بإعتبارها مورد إقتصادي مهم خارج قطاع المحروقات.

وتوصلت هذه الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في سياسة هيئات الدعم من خلال: حجم الأموال المخصصة، القطاعات المستهدفة، تفعيل عمليات المرافقة، بالإضافة إلى العمل على تشجيع الإنتاج المحلي عن طريق وضع سياسة شاملة للحد من إستيراد المنتجات التي يمكن إنتاجها في الداخل ومحاربة ظاهرة الإقتصاد غير الرسمية.

7_دراسة فارس طارق(2018)بعنوان:

دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية، دراسة حالة الجزائر،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس،سطيف01،الجزائر.

هدفت الدراسة إلى إبراز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن منظور جديد المتمثل في البعد التنافسي لهذا القطاع، ومحاولة تقسيم سياسات ترقية القدرة التنفسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للوقوف أمام نقاط القوة والضعف في هذه السياسة المنتهجة. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الإستراتجيات المنتهجة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختلف لتقية قدرتها التنافسية تبعا لسلوكها الإستراتيجي وإمكانيتها ونمط تفاعلها، بالإضافة إلى إستحداث الجزائر العديد من برامج التأهيل وهيئات المرافقة وبرامج الدعم لترقية القدرة التنافسية لمؤسساتها الصغيرة والمتوسطة.

8_دراسة سامية بن رمضان (2018) بعنوان:

واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر، مقال منشور في مجلة"العلوم الإنسانية"، العدد01، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خنشلة، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى إبراز واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية كخيار إستراتيجي من خلال دراسة تحليلية مع التعرف على الأهمية الإقتصادية والإجتماعية لهذه المؤسسات الصغيرة في رفع الإقتصاد الوطني. وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه في الوقت الراهن يوجد تركيز واضحا من قبل المعنيين بشؤون الإقتصاد في مختلف الدول ومنها الجزائر، بالإضافة إلى مواجهتها بعض المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي وضعت من أجلها.

11_ هيكل الدراسة:

في إطار إنجاز هذه الدراسة تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول، فصل نظري وفصلين تطبيقيين تسبقهم مقدمة تشتمل على مختلف الأبعاد الأساسية للموضوع وإشكاليته، وتعقبهم خاتمة متضمنة نتائج الموضوع وجملة من التوصيات المستمدة من النتائج المتوصل إليها،وجاءت فصول هذه المذكرة على النحو التالي:

الفصل الأول: بعنوان"التأصيل النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأجهزة المرافقة لها"، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين تناول المبحث الأول منه الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أنواعها، خصائصها وأهميتها، وتم التطرق من خلال المبحث الثاني للإطار القانوني والتشريعي لهذه المؤسسات والأجهزة الداعمة والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني: بعنوان"دراسة تقييمية لدور وأجهزة دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2014 إلى2020"، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين تناول المبحث الأول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2014 إلى غاية 2020 من تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتوزيع وحركية هذه المؤسسات، بينما المبحث الثاني فقد تم فيه التطرق إلى تقييم فعالية أجهزة الدعم ومرافقة المؤسسات من دراسة حصيلة وكالات الدعم والتمويل وحصيلة صناديق دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثالث:تضمن هذا الفصل"مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري والصعوبات التي تواجهها"، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين، حيث تناول المبحث الأول تقييم مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية خلال الفترة2014الى 2020،والمبحث الثاني تناول تقييم مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإجتماعية خلال الفترة 2014الى غاية 2020 والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الفصل الاول:

التأصيل النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأجهزة المرافقة لها

تمهيد:

يعد موضوع تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا من قضية التنمية الإجتماعية والإقتصادية في العالم، نظرا للدور الذي أصبحت تؤديه خاصة منذ بداية القرن العشرين، بإعتبارها رائدا حقيقيا للتنمية بشقيها الإقتصادي والإجتماعي، فهي تؤدي دورا رياديا في إنتاج الثروة وتعتبر فضاء حيوي لخلق فرص العمل حيث تعتبر وسيلة إقتصادية وغاية إجتماعية ينبغي الإهتمام بها، لذا فإن معظم دول العالم أصبحت تدرك الدور الإقتصادي الخاص الذي تؤديه هذه المؤسسات، ليس فقط بالنسبة للدخل القومي وتوفير فرص العمل، لكن أيضا في الإبتكارات التكنولوجية وإعادة هيكلة وتحديث الإقتصاد والإستقرار الإجتماعي.

وإذا كانت هذه المؤسسات مهمة في الدول المتقدمة، فهي أكثر أهمية بالنسبة للدول النامية، خاصة في ظل التحديات التي طرحها النظام الإقتصادي العالمي الجديد، نظرا لما تعاني منه هذه الدول من إختلالات كبيرة في إقتصادياتها، وحاجاتها المتزايدة إلى إيجاد فرص عمل للتقليل من حجم البطالة، ونظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا السياق فإن معظم الدول النامية عملت على تطوير هذا القطاع لما له من دور فعال في بناء نسيج إقتصادي متكامل .

ومن أجل تحليل موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، يتضمن المبحث الأول إعطاء مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأجهزة المرافقة لها.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإرتقاء بإقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إلا انه مازال هناك مجموعة من الإشكاليات والتساؤلات التي تواجه هذه المؤسسات منها ما هو متعلق بتعريفها ومنها ما يتعلق بأنواعها وخصائصها. وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين تناول المطلب الأول مفهوم وأنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمطلب الثاني تطرق إلى خصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1_1مفهوم وأنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لكل دولة تعريف خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل يتماشى مع حجم نموها الإقتصادي والمعايير المعتمدة من قبل خبراتها، حيث ترجع صعوبة تحديد تعريف موحد يتفق عليه الأطراف والجهات المعنية بهذا القطاع الى الإختلاف الكبير في طبيعة النظرة التي يتبناها كل طرف في تحديد دور هذه المؤسسات، وسبل النهوض بها وترقيتها، وكذا الفارق الشائع في عملية التحديد بين بلد وأخر أو منطقة جغرافية وأخرى، وحتى بين نوع الصناعات فمنها من يحتاج الى تكنولوجيا عالية ومنها من يستخدم طرق تقليدية. وفيما يلي تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف بعض الدول:

1_1_1تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

التعريف الذي يتبناه بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يشير إلى أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي كل تنظيم مستقل في الملكية والإدارة وتستحوذ على نصيب محدود من السوق، والتي لا يزيد عدد العاملين فيها عن 200 عاملا، ورأس المال المستثمر عن 9 مليون دولار، الأرباح السنوية هي الأخرى لا تزيد عن 450 ألف دولار، في حين القيمة المضافة لا تزيد عن 4.5 مليون دولار سنويا[1].

---

[1] فارس طارق، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية . دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 01، الجزائر، 2017_2018، ص17.

1_1_2تعريف بعض الدول العربية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من دولة إلى أخرى، إلا أن الملاحظ أن كل الدول العربية تعتمد على معيار عدد العمال في التعريف، إضافة الى معايير أخرى حسب كل دولة[1]، والجدول الموالي يعرض بعض التعريفات المعتمدة في بعض الدول العربية:

الجدول رقم(1_1):تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية

الدولة	نوع المؤسسة	عدد العمال	معايير اخرى
اليمن	مؤسسات صغيرة – مؤسسات متوسطة –	اقل من 4 عمال – اقل من 10عمال –	
الأردن	مؤسسات صغيرة – مؤسسات متوسطة –	بين 2 – 10 عمال – بين 10 – 25 عمال –	
السودان	مؤسسات صغيرة –	اقل من 10 عمال –	
سلطنة عمان	مؤسسات صغيرة – مؤسسات متوسطة –	اقل من 10 عمال – بين 10-100 عامل –	راس المال المستثمر اقل من50 – ألف ريال راس المال المستثمر بين 50 – – 100 ألف ريال
مصر	– مؤسسات صغيرة	اقل من50 عاملا –	راس المال بين 50 ألف – مليون جنيه
السعودية	مؤسسات صغيرة – مؤسسات متوسطة –	بين1- 20 عاملا – بين 21-100 عاملا –	راس المال المستثمر لا – يفوق20 مليون ريال
الكويت	مؤسسات صغيرة – مؤسسات متوسطة –	اقل من 10 عمال – بين 10 – 50 عاملا	لا يتجاوز راس المال 200الف – دينار
البحرين	مؤسسات صغيرة – مؤسسات متوسطة –	بين 5 – 19 عاملا – بين 20 – 100 عاملا –	

المصدر: حسين عبد المطلب الأسرج، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية، مؤتمر العمل الدولي، الدورة35، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، من02/23الى2008/03/01، ص ص13_15.

[1]فارس طارق، مرجع سبق ذكره، ص24.

1_1_3تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

في الجزائر أصدرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم01-18، وهذا بعدما صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول هذه المؤسسات في جوان 2000 وهو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الإتحاد الأوروبي والحصيلة السنوية المحققة. وقد تضمن القانون التوجيهي التعريف التالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:"تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني بأنها مؤسسة إنتاج السلع او الخدمات والتي تشغل من 01 الى 250 عاملا، ولا يتجاوز رقم اعمالها 02 مليار دينار جزائري، أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري و تستوفي معايير ألاستقلالية[1].

ويمكن تلخيص هذا التعريف في الجدول التالي:

الجدول رقم(1_2): تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة2001

المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال (دينار جزائري)	مجموع الميزانية (دينار جزائري)
مؤسسة مصغرة	من 01الى 09عامل	اقل من 20 مليون دج	اقل من 10مليون دج
مؤسسة صغيرة	- من 10 الى 49عاملا	اقل من 200مليون دج	اقل من 10 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 الى 250 عاملا	ما بين 200مليون الى 2مليار دج	ما بين 100مليون دج الى 500 مليون دج

المصدر: من اعداد الطالبتين إستنادا على: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد77، القانون رقم18_01المؤرخ في 12ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المواد 07،06،05، ص06.

وتجدر الإشارة الى أن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تضمن تعديلا لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بمراجعة الحدود المتعلقة برقم الأعمال ومجموع الميزانية السنوية كما يلي:"تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات والتي تشغل من 01 إلى250شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي04مليار دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد77، القانون رقم18_01المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة04.

السنوية مليار دينار، كما تستوفي معيار الإستقلالية[1].

ويمكن تلخيص هذا التعريف في الجدول التالي:

الجدول رقم(1_3): تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2017

المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال (دينار جزائري)	مجموع الميزانية (دينار جزائري)
مؤسسة صغيرة جدا	من 01الى 09عامل	اقل من 40 مليون دج	اقل من 20مليون دج
مؤسسة صغيرة	- من 10 الى 49عاملا	اقل من 400مليون دج	اقل من 200 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 الى 250 عاملا	ما بين 400مليون الى 4مليار دج	ما بين 200مليون دج الى 1مليار دج

المصدر:من اعداد الطالبتين استنادا على: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد02، القانون رقم17_02، المؤرخ في 10 جانفي 2017، المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المواد 10،09،08، ص05_06.

1_2أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك عدة معايير يتم على أساسها تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي كما يلي:

1_2_1تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة التوجه: وتصنف كما يلي[2]:

أ-المؤسسات العائلية: وهي المؤسسات التي تتخذ من موضع اقامتها المنزل وتكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة ويمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة وتقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة وفي البلدان المتطورة تقوم بإنتاج جزء من السلع لفائدة المصانع أي ما يعرف بالمقاولة.

ب-المؤسسات التقليدية: هذا النوع من المؤسسات يعرف أو يقترب كثيرا الى النوع السابق هذا لأن المؤسسة التقليدية تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية ولكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد02، القانون رقم17_02 المؤرخ في 10جانفي 2017، المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة09 .

[2] قشيدة صوراية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر_دراسة حالة الشركة الجزائرية الاوروبية للمساهمات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر،2011 _2012، ص24.

تكون في ورشات صغيرة ومستقلة عن المنزل وتعتمد على وسائل بسيطة.

وما يلاحظ على النوعين السابقين أنهما يعتمدان كثيرا على كثافة أكبر لعنصر العمل وإستخدام ضعيف للتكنولوجيا المتطورة كما تتم عملية التسويق ببساطة.

ج–المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة: يتميز هذا النوع من المؤسسات عن النوعين السابقين بإستخدامه لتقنيات وتكنولوجيات الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية.

1–2–2تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات: نميز في هذا التصنيف ثلاثة أنواع أساسية وهي[1]:

أ_مؤسسات إنتاج السلع الإستهلاكية: نقوم بإنتاج سلع ذات إستهلاك اولي مثل:المنتجات الغذائية، تحويل المنتجات الفلاحية، منتجات الجلود، الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته، ويرجع سبب إعتماد هذه المؤسسات على مثل هذه الصناعات لإستخدامها المكثف لليد العاملة وكذلك سهولة التسويق.

ب –مؤسسات انتاج السلع والخدمات: وهو يضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في قطاع النقل، الصناعة الميكانيكية والكهرومائية، الصناعة الكيميائية والبلاستكية، ويرجع سبب الإعتماد على مثل هذه الصناعات إلى الطلب المحلي الكبير على منتجاتها خاصة في مواد البناء.

ج –مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: يتميز هذا النوع من المؤسسات بإستخدام معدات وأدوات لتنفيذ إنتاجها ذو التكنولوجيا الحديثة فهي تتميز كذلك بكثافة رأسمال اكبر، الأمر الذي ينطبق مع خصائص المؤسسات الكبيرة وجعل مجال تدخل هذه المؤسسات ضيق بحيث تنشط في بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج أو تركيب بعض المعدات البسيطة وذلك خاصة في الدول المتطورة أما في البلدان النامية فينشط مجالها في إصلاح بعض الالات وتركيب قطع الغيار المستوردة.

---

[1]مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، الجزائر، 2011، ص ص13_14.

1_2_3تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل: حسب هذا التصنيف التفريق بين نوعين من المؤسسات هما[1]:

أ –المؤسسة الغير مصنعة: وهي ممثلة في الإنتاج العائلي (إنتاج مخصص للاستهلاك الذاتي) والنظام الحرفي (عمل في المنزل، ورشات حرفية) ويعد الانتاج العائلي أقدم شكل من حيث التنظيم أما النظام الحرفي فهو يقوم به شخص أو عدد من الأشخاص ويكون في الغالب يدوي لإنتاج سلع حسب طلبيات الزبائن.

ب–المؤسسة المصنعة: وهي ممثلة في النظام الصناعي للورشة المنزلي (عمل صناعي في المنزل، ورشة شبه مستقلة، مصنع صغير ونظام التصنيع (مصنع متوسط، مصنع كبير) فهذا النوع من المؤسسات يقوم بالجمع بين المصانع الصغيرة والمصانع الكبيرة ويتميز هذا النوع من المؤسسات بإستخدام أساليب التسيير الحديثة وتعقيد العملية الإنتاجية وكذلك من حيث نوع السلع المنتجة وإتساع الأسواق.

المطلب الثاني: خصائص وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

2_1خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تجعلها تحتل أهمية كبيرة لدى المستثمرين الخواص أهمها:

2_1_1 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مندمجة مع محيطها: فكل المتعاملين الإقتصاديين في الدول الشريكة للجزائر في إطار الشراكة الأوروبية يرون بأن هذه المؤسسات مؤهلة فقط للمناولة،لذلك فهي تتوجه نحو موردي المنتجات نصف المصنعة أو مصنعي المعدات الأصلية الأوروبية، وتعود هذه الوضعية إلى عدة أسباب منها: قواعد التجارة الخارجية، البيروقراطية وسياسة الحماية، كلها عوامل ساهمت في الحد من تأثير التدريب والتعاون الذي يمكن أن تحققه هذه المؤسسات على باقي النسيج الإقتصادي[2].

---

[1] منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر،2001، ص303.

[2] حنان جودي، استراتجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي . دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2016 -2017، ص15.

2_1_2الفعالية والكفاءة: تتجلى فعالية كفاءة هذه المؤسسات في قدرتها على تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية لمالكها وإشباع رغبات وإحتياجات العملاء بشكل كبير[1].

2_1_3مركزية القرار وخاصية المرونة: تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تسييرها على هرم شخصي بسيط ويكون مالك المؤسسة على الهرم بحيث أن إتخاذ القرار يعود في النهاية الى هذا الأخير. ولا يمنع أن يعتمد على إطارات من عماله يرى فيهم الكفاءة في إتخاذ القرار بالإستشارة دون أن يمنحهم السلطة، وبالتالي فنشاط المؤسسة يتوقف على هؤلاء الذين يتحملون كل المسؤوليات الإدارية والمالية حيث تكون القرارات سريعة ومباشرة،كما يتميز هذا النوع من المؤسسات بخاصية المرونة والمقصود بها القدرة على التغير أو التعديل في حالة رواج أو كساد[2].

2_1_4 تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة ملحوظة على العمالة غير الأجرية: حيث يزاول صاحب المؤسسة العمل بنفسه مع الإستعانة بأفراد أسرته وبعض الأقارب، ويبرز ذلك بوضوح في مجال نشاط المزارع الصغيرة وتجارة التجزئة والخدمات البسيطة المتنوعة،كما يكثر الإعتماد على العمالة الموسمية والمؤقتة،و كذلك الصبية وصغار السن، وكثيرا ما يجري تشغيل العمالة دون إرتباطات تعاقدية ملزمة للطرفين ودون الالتزام بإبلاغ المؤسسات الحكومية المعنية[3].

2_1_5_ التبعية: ففي بعض الأحيان تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكل المناولات أو فروع لمؤسسات كبيرة تختص بتوفير المادة الأولية للمؤسسات الكبيرة أو وكالات بيع تسوق منتجات تلك الكبيرة[4].

---

[1] سامية عزيز، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر _دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة، اطروحة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع تخصص تنمية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2013-2014، ص78.

[2]حجاوي احمد، اشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزئر،2012 _2013، ص ص 11_12.

[3] فارس طارق، مرجع سبق ذكره، ص29.

[4]رقراقي امينة، كفاءات اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة_دراسة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016 _2017، ص23.

2_1_6تلبية طلبات المستهلكين: إن طبيعة نشاط هذه المؤسسات وتوزعها الجغرافي يجعله موجه أكثر لإنتاج السلع والخدمات التي تقدم بصفة مباشرة للمستهلك، وهذا ما يجعل معدل إرتباطها لمستهلك كبيرا، إلا في بعض الأحيان أين نجد أن منتجات هذه المؤسسات موجه إلي صناعة منتجات أخرى.فالمتوسطة والصغيرة والمصغرة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم وتلبية رغباتهم، من خلال التعبير عن أذواقهم وآرائهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات[1].

2_1_7القدرة على الإندماج في النسيج الوطني: من خلال تعدد الأنشطة الناتج عن تعدد المؤسسات المستحدثة ومن خلال ذلك إمكانية إستحداث مناطق صناعية متكاملة معتمدة على المواد الأولية المحلية[2].

2-2أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يعتبر قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة أحد أكبر القطاعات المهيمنة على إقتصاديات العديد من دول العالم والمشجعة على التقدم، وهذا ما دعى غالبية الدول إلى التوجه نحو دعم وتنمية هذا القطاع الحيوي وذلك راجع إلي المكاسب الإقتصادية والإجتماعية الكبيرة التي حققتها وتحققها المجتمعات، وتكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

2_2_1 تكوين الإطارات المحلية: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية لإدارة أعمال هذه المؤسسات في ظل قلة وضعف إمكانيات معاهد الإدارة ومراكز التدريب، وقد يكون التدريب داخل المؤسسة، وهو التدريب الذي يعد للعاملين في مؤسسة ما، على أن يتم بداخلها وقد تقوم بتصميم برامجه جهة خارجية وقد يكون تدريب خارج المؤسسة، يحتاج التدريب على بعض الأعمال الخروج بالمتدرب عن الموقع الطبيعي للعمل أو موقع التدريب لاكتساب المهارات التي يتطلبها العمل[1].

---

[1]بن دعاس سهام، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثالث، المجلد04، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف02، الجزائر، سبتمبر2021، ص 05.

[2]العابد بريبيس شريفة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة_حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد الرابع، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2013، ص170.

2_2_2 توفير مناصب الشغل: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في توفير مناصب العمل، إذ تعتبر من أهم القطاعات الإقتصادية الخالقة لمناصب جديدة فهي تتجاوز حتى المؤسسات الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها ولقي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية[2].

2_2_3 المساهمة في زيادة الصادرات: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا متزايدا عن طريق تحسين حالة الميزان التجاري لمختلف دول العالم وذلك عن طريق الحد من الواردات وكذا العمل على زيادة الصادرات من جهة أخرى"نتيجة تنامي الطلب على منتجاتها في الأسواق الخارجية خاصة في الدول المتقدمة لما يظهر من مهارات العمل اليدوي فيها وهي الصناعات التي تعاني من إندثار نسبي في هذه البلدان[3].

2_2_4توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف والتجمعات السكانية النائية وهذا يعطيها فرصة أكبر لإستخدام الموارد تنميتها وتلبية حاجيات السوق المحدودة والمتواجدة في هذه الأماكن وتوظيف اليد العاطلة في هذه المناطق، في نفس الوقت هذه المؤسسات لا تشكل أي عبء إضافي على هذه المناطق من حيث الضغط والازدحام على المرافق العامة الموجودة، ولا تشكل أي مصدر[4].

2_2_5المساهمة في الإبداع والبحث والتطوير: أظهرت العديد من الدراسات القدرة البالغة للمؤسسات

---

[1]لطيفة جباري، محمد الطاهر دربوش، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وافاق، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثامن، جامعة خنشلة، الجزائر، ديسمبر 2017، ص 311.

[2]محمد رشدي سلطاني، الادارة الاستراتيجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة، دار جليس للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014، ص66.

[3] رابح خوني، رقية حساني، أساليب التمويل بالمشاركة بين الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015، ص69.

[4]لطيفة جباري، محمد الطاهر دربوش، مرجع سبق ذكره، ص312.

الصغيرة والمتوسطة على الإبداع ونقصد بالإبداع هنا إطلاق أفكار جديدة في شكل سلع وخدمات جديدة أو تحسين الموجود منها وتقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يديرها أصحابها بعمليات تجديد وتحديث أكثر من المؤسسات العام[1].

2_2_6 زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر: والدخول في مشروعات مشتركة في الدول المضيفة، بدلا من الاعتماد المطلق على الشركات كبيرة الحجم وعلى نظم التصدير والتراخيص التي تواجهها صعوبات في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية القائمة[2].

المبحث الثاني: الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأجهزة المرافقة لها

أصدر المشرع الجزائري العديد من التشريعات والنصوص القانونية التي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما شجع على وجود أكبر عدد منها في جميع المجالات وذلك لمواجهة المنافسة الشديدة التي ستواجهه الإقتصاد، فقد تبنت الدولة منظومة قانونية مباشرة وأخرى غير مباشرة لدعم هذه المؤسسات.في سياق الدعم و التطوير تم إنشاء هياكل وهيئات تعنى بهذا الدور خصيصا، وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:حيث تناول المطلب الاول الاطار القانوني والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما المطلب الثاني فإنه يدرس الاجهزة الداعمة والمرافقة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الأول: الإطار القانوني والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مما لا شك فيه أن عجز القطاع العام لوحده عن تحقيق التنمية الوطنية والنهوض بالإقتصاد الوطني على أكمل وجه دفع بالمشرع الجزائري إلى التوجه نحو تشجيع القطاع الخاص وبالأخص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أثبت نجاعته في تحقيق التنمية في بلدان كثيرة، إذ أنه يعتبر خزّان للإقتصاد الوطني.

وقد سعى المشرع الجزائري في سبيل ذلك وتكريسا منه لهذا التوجه في إطار المخططات الوطنية ذات النظام

---

[1] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص75.

[2] شبوطي حكيم، الدور التنموي والاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد الثالث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2008، ص 214.

الخماسي إلى إصدار جملة من التشريعات لدعم هذه المؤسسات سواء كان ذلك بصورة غير مباشرة أو مباشرة[1].

1-1الإطار القانوني الغير مباشر لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد كان قانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982 من القوانين الأولى التي جاءت لتلبية احتياجات الجزائر التشريعية في مجال الاستثمارات الوطنية الخاصة، ثم جاء بعده القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 8819المحدد لكيفيات توجيه الإستثمارات الإقتصادية الخاصة الوطنية، ثم تلته بعد ذلك جملة من القوانين تتعلق بالمؤسسات العمومية الإقتصادية وما صاحبها من خوصصة للمؤسسات العمومية الإقتصادية وفتح رأسمالها للقطاع الخاص، ومن بين القوانين المهمة التي صدرت قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 ابريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الذي شمل جوانب عديدة من الاصلاحات في مجال التسيير المالي والقرض والاستثمار. ويتمثل الدعم القانوني غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القوانين المتعلقة بالإستثمار من خلال قانوني ترقية وتطوير الإستثمار و كذلك قانون الصفقات العمومية[2].

1-1-1قانون ترقية الإستثمار:

تجسيدا للإصلاحات التي اتخذت من قبل الجزائر وتكريسا لمبدأ حرية الإستثمار الأجنبي الذي جسد بمقتضى المادة 183 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، تم إصدار المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الإستثمار في 1993/10/05،والذي جاء في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والإستعداد للاندماج في الإقتصاد العالمي بمقتضى هذا المرسوم لم يعد هناك اي تمييز بين الاستثمار الخاص والعام، ولا بين المستثمر المقيم وغير المقيم .

منح هذا المرسوم التشريعي امتيازات جديدة لتنمية القطاع الخاص عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالسماح لها بالإستثمار في الكثير من المجالات على نظير أمثالها في الإقتصاديات المتقدمة نظرا لدورها الفعال في تحريك دواليب الإقتصاد، كما يعتبر هذا المرسوم حجر الزاوية لإرادة الانفتاح الإقتصادي وسياسة جديدة لترقية

---

[1]سليم بودليو، هشام كلو، الاطار القانوني والتنظيمي لإنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، المجلد31، العدد01، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة01، الجزائر، جوان 2020، ص169.

[2]المرجع نفسه، ص170.

الإستثمار لأنه قام بإلغاء كل القوانين الصادرة قبله في نفس الموضوع[1].

1-1-2قانون تطوير الإستثمار:

لقد تدعم الاطار القانوني لترقية وتطوير الإستثمار الخاص بصدور الأمر الرئاسي 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الإستثمار الذي يستبدل فكرة ترقية الإستثمار بفكرة تطوير الإستثمار، حيث يحمل هذا الإستبدال في طياته أكثر من دلالة فمن جهة يضفي على العمل الإستثماري الطابع الإيجابي من خلال منحه الحرية التامة في النشاط، ومن جهة ثانية يكرس إنسحاب الدولة من حقل الإستثمار الإقتصادي بحيث تتخلى عن دور المنتج و تتفرغ لدور المحفز بكل ما تحمله من أجهزة و ضمانات. ولقد حدد هذا القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الإستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الإقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، كذلك الاستثمارات التي تستفيد من الإمتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب.

ومن أجل تجسيد عملية التوجه نحو تدعيم وتطوير الإستثمار أنشأ القانون الجديد هيئتين أساسيتين للإستثمار هما: **المجلس الوطني للإستثمار**: الذي يعتبر خلاصة لتفكير معمق حول كيفية توحيد مركز القرار المتعلق بالإستثمار.

الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار: هي بديل عن الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة ودعم الإستثمار المستحدثة بموجب القانون الصادر سنة 1993، حيث تعتبر من بين أهم الهيئات الحكومية الساهرة على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال هاتين الهيئتين تبدو مسالة ترقية وتطوير الإستثمار الخاص في الجزائر قد اخذت بعدا جديا، كون أنهما ينتميان إلى أعلى سلم تنظيمي في السلطة التنفيذية تحت رئاسة الحكومة بالإضافة إلى أن الضمانات والتسهيلات والمزايا الممنوحة من قبل هاتين الهيئتين للمستثمرين الوطنيين والأجانب، حيث أستهدف المشرع من وراء إصداره للقانون المتعلق بتطوير الإستثمار إزالة الطابع البيروقراطي الذي كان الذي كان يلف الإستثمار غداة

---

[1] فتيحة بن عزوز، الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد العاشر، المركز الجامعي، مغنية، الجزائر، سبتمبر 2018، ص252.

سريان المرسوم التشريعي 93-12، وفي هذا الصدد عمد إلى التحرك عبر مستويين هما: تبسيط أنظمة الإستثمار من جهة وتخفيف إجراءاته من جهة اخرى[1].

1-1-3قانون الصفقات العمومية:

تضمنت الفقرة الثانية من المادة 85 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المتعلق بالصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، بأنه في مرحلة الدعوة لمنافسة سواء الدولية أو الوطنية لعرض إبرام صفقة عمومية وبالذات أثناء إعداد شروط التأهيل وتقييم العروض منح الأولوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة إذا قدمت هذه الأخيرة عرض جيد فيما يخص جودة الخدمة التي ستقدمها أو آجال إنجاز المشاريع العمومية والسعر الخاص بالخدمة العمومية.

يدخل هذا المعنى في مفهوم شامل وهو ترقية الإنتاج الوطني والأداة الوطنية للإنتاج، كما يدخل هذا المفهوم أيضا بالتوجه أكثر نحو تطبيق الشراكة بين القطاع العام والخاص من خلال السماح للخواص بالمساهمة في تحسين الخدمات التي تقدمها الدولة بواسطة مرفقها العام من خاصة المتعاملين الإقتصاديين، ومنح الأولوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الخدمات العمومية يعتبر استثناءا للأصل العام المتعمق بالمساواة واحترام قواعد المنافسة عند إبرام الصفقات العمومية. فقواعد إبرام الصفقات العمومية تقتضي حياد الإدارة عند عرضها للصفقة من خلال اعتمادها لمبدأ "تكافئ الفرص[2]"، حيث تنص المادة 5 0من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 على: "لضمان نجاعة الطلبات العمومية والاستعمال الحسن للمال العام، يجب أن تراعي في الصفقات العمومية مبادئ حرية الوصول للطلبات العمومية والمساواة في معاملة المرشحين وشفافية الاجراءات، ضمن احترام أحكام هذا المرسوم[3]".

---

[1] بوالبردعة نهلة، الاطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مذكرة الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012-2013، ص ص 14-15.

[2] ارزيل الكاهنة، قراءة في النصوص القانونية المنظمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جمعة مولود معمري، تيزي وزو، يوم 28 نوفمبر 2019، الجزائر، ص ص 16-17.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد50، المرسوم الرئاسي رقم 247/15، الصادر في 16 سبتمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

1-1-4القانون المتعلق بترقية الإستثمار لسنة 2016:

لقد نظم المشرع الإستثمار من جديد بمقتضى القانون 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الإستثمار، حيث يلاحظ أنه قد عدل عن مصطلح تطوير الذي كان معتمد في إطار الأمر رقم 01- 03 ليتبنى من جديد مصطلح الترقية الذي كان معتمدا في ظل المرسوم التشريعي رقم 93-12. فإن هذا يدل بأن الإستثمار في الجزائر قد وصل إلى حد مقبول يكفي فقط ترقيته بمقتضى القانون السالف الذكر والذي ألغت المادة 37 منه أحكام الامر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمار، حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الإمتيازات التي تترجم إلى حد ما السياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل الجزائر يكون الهدف منها تشجيع الإستثمار و تبسيط مع تسريع الإجراءات حيث حدد القانون الإمتيازات على ثلاثة مستويات. بالنسبة للأمتيازات المشتركة فهي الإعفاء من الضريبة الجمركية، الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، الإعفاء من الحقوق الجمركية وإمتيازات أخرى إضافية لفائدة النشاطات ذات الإمتياز. إضافة إلى مزايا إستثنائية لفائدة الإستثمارات ذات الأهمية خاصة للإقتصاد الوطني حيث تستفيد الإمتيازات من المزايا الإستثنائية بناءا على إتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة الوطنية كما تم بمقتضى هذا القانون إعادة تركيز مهام الوكالة الوطنية للإستثمار حيث باتت هذه الوكالة تتضمن أربعة مراكز تضم مجموعة المصالح المؤهلة لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها .

لتصدر بعدها النصوص التنظيمية لقانون الإستثمار يتعلق الأمر بالمرسوم التنفيذي رقم 17-100 المؤرخ في 5 مارس 2017 الذي يراجع صلاحيات وطريقة التنظيم وتسيير الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار فتم تقليص عدد أعضاء مجلس الإدارة إلى النصف من 18 إلى 09 وعدد إجتماعاتها مرتين في السنة بدل 04 مرات،كما صدر المرسوم التنفيذي رقم 17- 102 المحدد لكيفيات تسجيل المستثمرين و أيضا شكل و أثار الشهادة المتعلقة بها[1].

[1] فتيحة بن عزوز، مرجع سبق ذكره، ص ص 255-256.

1-2الإطار القانوني المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد تجسد الدعم القانوني المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إصدار أول قانون يتعلق بها، ذلك لأن تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومضمونها لم يجد الأهمية الفعلية إلا من خلال القانون 01-18 المؤرخ في 12ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة، حيث كان يرمي إلى تعريف

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد التدابير اللازمة لمساعدتها ودعمها وترقيتها، أنشئت في ظل أحكام هذا القانون والمراسيم التنظيمية والتنفيذية ومختلف القرارات الوزارية واللوائح حيث استمر العمل به طيلة 15 سنة كاملة عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا منها ما استمر في النشاط ومنها من إنتهى وتوقف ومنها ما يزال يعاني الكثير من المشاكل لاسيما في تسديد القروض البنكية ومختلف الهيئات. نظرا للكثير من المشاكل التي واجهت تنفيذ وتطبيق هذا القانون فقد توجه المشرع إلى إعداد مشروع جديد يُبنى على فكرة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو القانون التوجيهي لترقية هذه المؤسسات المؤرخ في 10جانفي2017 من خلال تدعيم الهياكل التي تدعم هذه المؤسسات لاسيما الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة زيادة على التخلي عن التسيير المركزي من خلال تدعيم الهياكل على المستوى المحلي وإعطاء الدعم والإستقلالية في إتخاذ القرار فيما يخص تطوير المؤسسات، وإتخاذ تدابير جديدة للدعم أكثر تُكيَف مع إحتياجات هذه المؤسسات .

حيث تجلت هذه الأهداف التي سطرتها الدولة الجزائرية من خلال هذا القانون الجديد إذ جاء في عرض المشروع المتعلق بهذا القانون أنه على الدولة أن تعمل من أجل أن يستفيد أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التسهيلات للحصول على التمويل البنكي ويتم مرافقتهم لضمان جدوى مشروعاتهم عن طريق تكوينهم في مجال التسيير والحصول على الطلب العمومي، كما سيتم منح ميكانيزمات محفزة خاصة لأصحاب الشهادات لاسيما من أجل إنشاء نشاطات تعتمد على المعرفة و التكنولوجيات الجديدة، وغيرها من الأهداف التي سطرتها الدولة في سبيل تطوير هذه المؤسسات التي راهنت عليها من أجل تطوير الاقتصاد الوطني والتخلي تدريجيا عن التبعية للمحروقات[1].

---

[1]هشام بودليو، هشام كلو، مرجع سبق ذكره، ص 172.

[2]نفس المرجع السابق، ص172.

1-3الإطار القانوني لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتدخل القانون في تنظيم عمل المؤسسة عند مزاولة نشاطها، إذ يفرض عليها اتخاذ شكل من الأشكال القانونية حسب موضوع تأسيسها والغرض الذي أنشئت من أجله والمحدد في عقد تأسيسها. وتكون على النحو التالي[2]:

1-3-1المؤسسات العامة: ورغم هذه الصفة فإنها تندرج ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتستفيد من تدابير الدعم المختلفة، وقد تنشأ في القطاع الخدماتي أو الانتاجي أو الصناعي حتى الفلاحي، هذا النوع من المؤسسات نجده بشكل واضح في الهياكل التابعة للهيئات المحلية من بلدية وولاية.

1-3-2المؤسسات الخاصة: هذه المؤسسات تحكمها قواعد القانون الخاص، وبالأساس فإن هذه البرامج موجهة لهذا النوع من المؤسسات، هذه الأخيرة تنشأ في عدة أشكال:

- **ممارسة النشاط من طرف شخص طبيعي:** قد تنشأ المؤسسة الصغيرة في شكل فردي بمعنى تؤسس من طرف شخص طبيعي يمارس نشاطا معينا، في إطار مقاولة معينة ولكنه يقوم بتقييد نشاطه كشخص طبيعي، وهنا يمارس نشاطه بعد الحصول على السجل التجاري تبعا للأنشطة التجارية المحددة بنص المادة 02 من القانون التجاري وهي ما نسميها بالأعمال التجارية بحسب موضوعه.

- **إنشاء المؤسسة المصغرة الحرفية:** قد يمارس الشخص الطبيعي الذي يُنشئ مؤسسة مصغرة في إطار حرفي، بمعنى أنه لا يكتسب صفة التاجر كما هو الشأن في الحالة الأولى، إنما يكتسب صفة الحرفي ويكون مقيدا في غرفة الصناعات التقليدية والحرف وبعد حصوله على بطاقة الحرفي، كثيرة هي المؤسسات الصغيرة المنشأة في هذا الشكل لما له من مزايا مالية، جبائية وتنظيمية وغيرها، زيادة على أن الدولة الجزائرية تعمل كثيرا على تحفيز الأشخاص على النشاط الحرفي بما يمكن لها ذلك من المحافظة عليها خاصة تلك التي بدأت تعرف زوالا واضمحلال وأصبح النشاط فيها غير محفز وغير محقق لأرباح، لهذا تجد الدولة تشجع على مثل هذا النوع من النشاط. على هذا الأساس فإنشاء المؤسسات الصغيرة في إطار حرفي له فائدة كبيرة من حيث دعم الدولة لأنه من جهة يسمح بالمحافظة عليها من الزوال، ومن جهة أخرى يعد موردا هاما لتشجيع وتطوير القطاع السياحي.

- **انشاء الشركات في شكل شركات تجارية:**إن الشكل الغالب بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هو ممارسة هذا النشاط في شكل شركات ذات المسؤولية المحدودة الفردية أو الجماعية، فكثيرة هي

المؤسسات المصغرة التي تنشأ من طرف أشخاص بشكل فردي ولا يرغبون في مشاركة غيرهم فينشئون مؤسسات ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة،كونها لا تتطلب تعقيدات كبيرة للتأسيس في هذا الشكل زيادة على أن صاحب المشروع يمكنه التحكم في نشاطه وتسييره حسب ما يريد وحسب إمكانياته. وقد تنشأ المؤسسة المصغرة في شكل جماعي من شريكين فما فوق في إطار الشركة ذات المسؤولية المحدودة، هذا الشكل منتشر أيضا في السوق الجزائري حيث نجد الكثير من المؤسسات الصغيرة مجسدة ميدانيا وفق هذا الشكل وهذا النوع من الشركات يؤسس من شريكين إلى 20 شريكا.

المطلب الثاني:الأجهزة الداعمة والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن نجاح أي سياسة إقتصادية يتطلب رصد أجهزة ومؤسسات مالية لمساعدتها وتطويرها،هذا ما عملت على تجسيده الدولة الجزائرية في إطار انشاء و ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبالموازاة مع إصدار النصوص التشريعية التي تحكم هذا القطاع عملت على إصدار مراسيم تنظيمية وتنفيذية و قرارات وزارية من أجل إنشاء أجهزة متخصصة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث عملت على انشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة الى تأسيس العديد من الهيئات المدعمة لها.

1-2وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

انشأت وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 211/94 المؤرخ في 18 يوليو 1994 من أجل التكفل الحسن بانشغالات ومعالجة مشاكل هذا القطاع، ثم رأت الدولة أنه من الضروري إنشاء وزارة تتكفل بتنظيم الاداء السليم لتطبيق البرنامج التنموية المسطرة لهذا القطاع. حيث تم طبقا للمرسوم 190/2000المؤرخ في 11 يوليو 2000 إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية[1]، حيث تتمثل مهامها فيما يلي:

- تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛

[1]سماح طلحي، دور البدائل في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الاشارة لحالة الجزائر، اطروحة الدكتوراه في علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر،2013 -2014 ، ص240.

- المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تتبنى سياسة لترقية القطاع وتجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديثها والرفع من تنافسيتها.
- كما تساهم هذه الوزارة بشكل فعال في توجيه وتأطير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في هذا الإطار انشأت عدة هيئات متخصصة منها:

1_2_1مشاتل المؤسسات: انشأت مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003، وهي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري حيث تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، مهمتها الاساسية استقبال وإحتضان المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة.بالإضافة الى تسيير وإيجار المحلات وتقديم الخدمات والارشادات لمشاريع تتنوع مجالات تخصصها بين تكنولوجيات الإعلام والإتصال، الخدمات الصناعية الغذائية، الطاقة وتطبيق الطاقة الشمسية.كما تأخذ احد الاشكال التالية: **المحضنة، ورشة الربط، نزل المؤسسات**[1].

1_2_2مراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتقديم إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا مساعدة حاملي المشاريع وإعلامهم وتوجيههم، أنشأت تطبيقا للمادة 13 من القانون 01/18 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث حددت الطبيعة القانونية لهذه المراكز ومهامها بالمرسوم التنفيذي رقم 79/03 المؤرخ في 2003/02/25. تتكفل هذه المراكز بمهام عدة من بينها: دراسة الملفات والاستشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع، تجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس، مرافقة أصحاب المؤسسات في ميدان التكوين والتسيير، نشر المعلومة الاقتصادية المتعلقة بفرص الإستثمار، دعم وتطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة، تقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق والتكنولوجيا والإبتكار[2].

---

[1] سماح طلحي، مرجع سبق ذكره، ص241.

[2] حمزة العرابي، رحمي عبد الرحيم، الامتيازات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، يومي 07/06 ديسمبر 2017، الجزائر، ص 17.

1_2_3المجلس الوطني الإستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هو جهاز إستشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتها المهنية من جهة وبين السلطات العمومية من جهة اخرى، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتمثل مهامه فيما يلي:

- ضمان الحوار الدائم والتشاور بين الشركاء الإجتماعيين، مما يسمح بإعداد سياسة واستراتيجيات لتطوير القطاع؛
- تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية؛
- ضمان ديمومة الحوار الايجابي بين مختلف السلطات العمومية والشركاء الإقتصاديين والإجتماعيين بما يسمح بإعداد استراتجيات تنمية منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويتشكل المجلس من الجمعية العامة، الرئيس، المكاتب واللجان الدائمة[1].

2-2الهيئات الحكومية المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

2-2-1الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:ANSEJ*

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من بين مؤسسات التمويل الأصغر الأولى المنشأة في الجزائر، حيث تم انشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، وكانت الأسبق في منح القروض فمنذ بداية نشاطها سنة 1998، قامت بمنح عدد معتبر من القروض كما ساهمت في إنشاء الكثير من مناصب الشغل والحد من البطالة في الجزائر. حيث يتمثل الهدف من وراء تأسيسها في مساعدة الشباب البطالين على إنشاء مؤسساتهم المصغرة تستهدف شريحة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19-35 سنة خاصة منهم من يملكون مؤهلات مهنية او مهارات فنية مع امكانية رفع سن المقاول المستفيد من إمتيازات الوكالة ليصل الى 40سنة كحد أقصى، إبرام إتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة إدارية عمومية يمكن أن تستفيد الوكالة من خلالها من برامج التكوين وبرامج التشغيل الأولي للشباب لدى المستخدمين العموميين أو الخواص، تشجيع كل الأعمال

---

[1] حمزة العرابي، رحمي عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 17.

*ANSEJ: Agence Nationale de Soutien à l'emploi des jeunes.

والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي[1]، وبناءا على المرسوم التنفيذي رقم20_329 المؤرخ في 22نوفمبر 2020 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم96_296 المؤرخ في 08سبتمبر1994، تم تعديل تسمية الوكالة في نص المادة 01 لتصبح تحت تسمية"الوكالة الوطنية لدعم وتسمية المقاولاتية[*]ANADE.

2-2-2 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM[**]:

هو جهاز يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي تأسست في عام 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04/14، تتمثل مهمتها في:

- تعزيز إنشاء المشاريع المصغرة في المناطق الحضرية والريفية؛
- تشجيع بروز الأنشطة الاقتصادية والثقافية التي تولد الدخل في المناطق الريفية؛
- منح قروض بدون فائدة.

هدفه الأساسي هو ترقية النمو الإجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرس فكرة الاتكال المحض بل يرتكز أساسا على "الاعتماد على النفس"،"المبادرة الذاتية"وعلى "روح المقاولة". لهذا الغرض فإن القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع إحتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر والبطالين والذين ينشطون عموما في القطاع غير الشرعي[2].

---

[1] ضيف سعيدة، دور اجهزة الدعم في تمويل و مرافقة المرأة المقاولة في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 30، المجلد 13، جامعة الجلفة، الجزائر،2019 ، ص471.

[*]ANADE:Agence nationale d'appui et de développement de l'entrepreneuriat.

[**]ANGEM: Agence nationale de gestion micro crédits

[2]انفال نسيب، جمعة خير الدين، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2003_2018)، مجلة ابحاث إقتصادية وإدارية، العدد01، المجلد13، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ص220.

2-2-3الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:ANDI [*]

بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01/03 والمتعلق بتطوير الإستثمار جاءت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لتحل محل وكالة ترقية و متابعة ودعم الإستثمار في 20 أوت 2002، هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين الأجانب وترتبط إداريا بصفة مباشرة برئاسة الحكومة ومهمتها تسهيل الإستثمار وتبسيط الإجراءات إلى أقصى الحدود الممكنة تجاه المستثمرين، حيث تعتبر الوكالة الوطنية لتنمية الإستثمار مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتهدف أساسا إلى تقليص آجال منح التراخيص اللازم لإقامة المشاريع إذ حددتها ب 30 يوما بدلا من 60 يوما في وكالة ترقية الإستثمار وحددت المادة 21 من الأمر رقم 03/01، تتمثل مهامها في مهامها: ضمان ترقية و تنمية و متابعة الإستثمارات، الإستقبال والإعلام والتوجيه والمساعدة لأصحاب المشاريع الوطنية والأجنبية، العمل على تسهيل كل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع وتجسيد الشباك الموحد اللامركزي الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العالقة بالإستثمار، تقديم الإمتيازات المرتبطة بالإستثمار، تسيير صندوق دعم الإستثمارات، ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالإستثمار[1].

2-2-4الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:CNAC[**]

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94-09 الصادر بتاريخ 1994/05/26 والمرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 1999/07/06والذي أنشئ أساسا للحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية التسريح الجماعي للعمال وهذا إثر الاصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، والذي يتكفل بتعويض العمال المسرحين، لكن مع تفاقم الأزمة الاقتصادية وتضاعف عدد العمال البطالين تم تعديل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وبذلك بمقتضى المرسوم التنفيذي

رقم 01/04 المؤرخ في 2004/01/03 المتمم للمرسوم التنفيذي188/94 المؤرخ في 1994/07/06. إذ تم

---

[*]ANDI: Agence Nationale de développement de l'investissement

[1]حمزة العرابي، رحمي عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص ص15_16.

[**]CNAC: Caisse Nationale des d'assurance chômage

تكييف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالمساهمة في تمويل إحداث المؤسسات الصغيرة من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين 35 سنة و50 سنة ويهدف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض الاستثمار للبطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين 35-50 سنة إلى ضمان القروض المتحصلة من طرف هذه الشريحة من البطالين وفي حدود 70 % من قيمة الديون المستحقة على أصحاب المشاريع في حالة عدم قدرتها على التسديد. بهذا يكون المشرع الجزائري قد قلل من تلك المشكلات المتعلقة بالضمانات المشروطة من طرف البنوك والتي غالبا لا تكون متوفرة عند هؤلاء البطالين الذين هم من فئات إجتماعية متوسطة إذا لم نقل فقيرة[1].

2-2-5صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:FGAR*

بهدف تسهيل عملية الاقتراض لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء فيما يتعلق بالإنشاء أو التوسيع، وطبقا لأحكام المادة 14 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت الدولة بإنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004 حيث يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للإستثمارات المادية وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية الازمة التي تشترطها البنوك، تكون وفق مرحلتين :منح رسالة الضمان، تحرير شهادة الضمان[2].

---

[1] بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: واقع و افاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 06/05ماي 2013، ص35.

*FGAR :Fonds de garantie de crédit aux PME

[2] ضيف سعيدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 472-473.

خلاصة الفصل:

إن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يصل إلى تعريف دقيق ومحدد على مستوى دول العالم، حيث يعتبر ذلك أمرا صعبا ومعقدا، نظرا لإختلاف مراحل النمو ودرجة التقدم التكنولوجي وإختلاف المعايير المعتمدة في تعريفها وتباين الإمكانات والظروف الإقتصادية والإجتماعية لهذه الدول. فقد تعددت المعايير التي يعتمد عليها في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك تبعا لواقع وخلفية الجهة التي تعتمد هذه المعايير في عملية التعريف. وعلى الرغم من عدم وجود تعريف دولي عام متفق عليه، فإنه يوجد إتفاق على المعايير الأساسية التي يمكن على أساسها تعريف الأحجام المختلفة لهذه المؤسسات.

تسعى الجزائر كمثيلتها من الدول النامية إلى دفع عجلة النمو وتحقيق تنمية تتكيف مع الإمكانيات المتوفرة لديها، ذلك من خلال الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي إستوجب على الحكومة الجزائرية إنشاء مجموعة من الهيئات الداعمة لإنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي من أهدافها السهر على مساعدة مؤسسات القطاع الصناعي لتحقيق عملياتها في ميدان التنافسية الصناعية والإبتكار، تدعيم المستفيدون وتقديم الإستشارة ومتابعتهم في مشاريعهم، منح القروض دون فوائد، الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لاإرادية (التسريح الجماعي للعمال) وتمويل الإستثمارات المنتجة للسلع والخدمات بإقتناء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها أو تجديدها.

الفصل الثاني:

دراسة تقييمية لدور أجهزة دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2014-2020

تمهيد:

تبنت الجزائر بعد إستقلالها سياسة التنمية الشاملة، المستوحاة من التوجه الإشتراكي الذي اعتمدته كمنهج لبناء الإقتصاد الوطني، وإعتمدت في تحقيق ذلك على سياسة التصنيع الثقيل، أي إنشاء المؤسسات ذات الحجم الكبير، التي كانت تمولها من خلال الريع البترولي.

هذه السياسة شدت الخناق على المؤسسة الخاصة وإعتبرتها في كثير من الأحيان منبع إستغلال ومصدر للهيمنة لهذا إنحصرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الصناعات التقليدية والأنشطة التجارية، لكن هذه السياسة عرفت فشلا كبيرا خاصة خلال منتصف الثمانينات وهو ما فرض على الجزائر التخلي التدريجي عن النظام الإشتراكي وتبني نظام اقتصاد السوق في هذه الأثناء طرحت حتمية إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني ليتماشى مع التحولات الإقتصادية التي عرفها العالم بشكل عام والجزائر بشكل خاص، وفي ظل هذه الظروف بدأت الجزائر تهتم أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لقناعتها بقدرة هذه الأخيرة على إحداث تغيرات هامة في الاقتصاد الوطني من جهة، ومن جهة أخرى بفعل الضغط الذي كانت تمارسه المؤسسات النقدية الدولية عند تطبيق الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي .

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث تطرق المبحث الأول إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أما المبحث الثاني فكان حول تقييم فعالية أجهزة دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نظرا للإهتمام المتزايد بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مختلف الآليات والسياسات والبرامج الحكومية التي قامت بها الدولة الجزائرية، فإن هذه المؤسسات عرفت عدت تطورات سنة بعد سنة.

المطلب الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مع بداية سنة 2001 ومع صدور القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي وضع الإطار القانوني لتنظيم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والعمل على تشجيع إنشائها وتطويرها، حيث عكس هذا القانون الإهتمام الواسع الذي توليه الدولة لهذا القطاع بإعتباره المحرك الأساسي للإقتصاد[1]. للإشارة يتشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من[2]:

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة:** وهي المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، قد تكون عبارة عن أشخاص معنويين، أشخاص طبيعيين أو مؤسسات حرفية .
- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية:** هي المؤسسات التابعة للقطاع العام.

ويوضح الشكل أسفله تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2014_2020:

---

[1] سامية عزيز، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة، اطروحة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإجتماعية والانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013 _2014، ص156.

[2] ياسر عد الرحمان، براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جامعة جيجل، الجزائر، جوان 2018، ص223.

الشكل رقم (2_ 1): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة

2020-2014

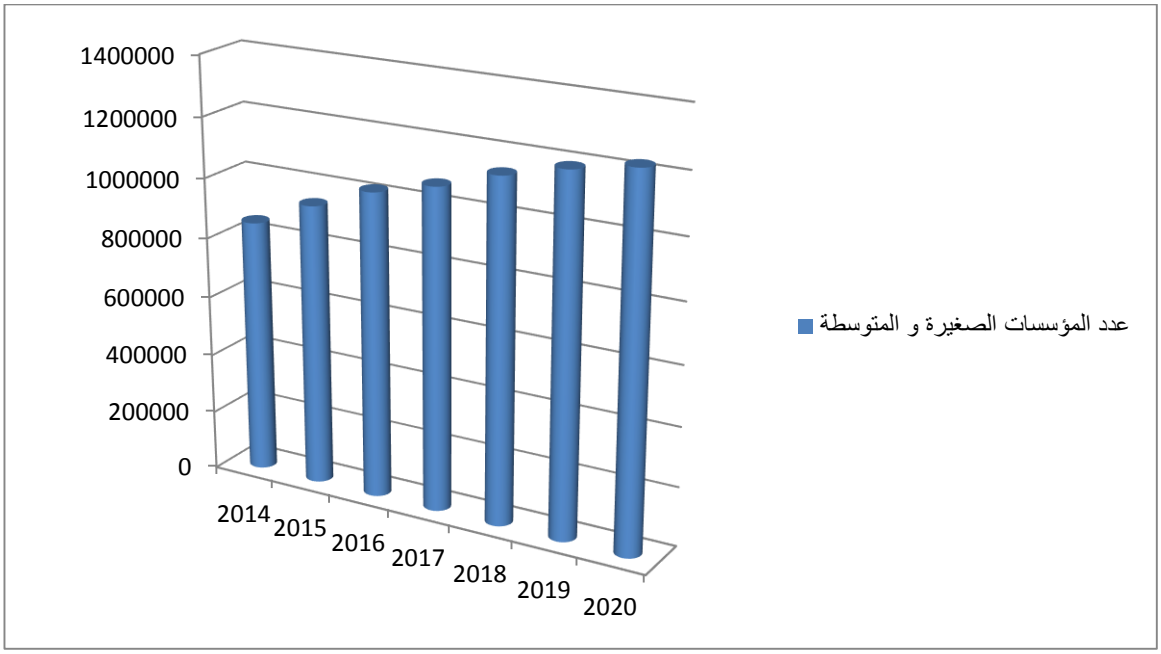

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Ministère de développement industriel et promotion de l'Investissement, bulletin d'information statistique de la PME, N°26, 28,30 , 32 , 34 ,36 ,38 des années 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, p06.

يوضح الشكل أعلاه تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والموسطة في الجزائر خلال الفترة 2014_2020، فقد شهد تطورا ونموا إيجابيا من سنة إلى اخرى، حيث قدر عددها سنة 2020 بـ1231073 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، بعدما كان عددها سنة2014 852053 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وهو ما يعادل نسبة نمو قدرت بـ32.76%، إتسمت الفترة ما بين 2014 و2016 بإرتفاع كبير في عدد هذه المؤسسات من 852053مؤسسة إلى 1022621 مؤسسة بنسبة نمو قدرت بـ16.6%، يعود هذا التطور إلى سياسة الدولة المنتهجة في هذا القطاع من خلال تسهيل إنشاء هذا النوع من المؤسسات وتطويرها إلى جانب دعم قدراتها التنافسية وذلك من خلال ما تقدمه هيئات الدعم المخصصة لهذه المؤسسات من مساهمات وتسهيلات بالإضافة إلى الإتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع مجموعة من الدول بهدف توفير التمويل لهذه المؤسسات وأهمها برنامج

*MEDA الإتفاق الذي تم إنعقاده بتاريخ 22 افريل2002 لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التعاون مع الإتحاد الأوروبي[1].

_من سنة 2017الى سنة 2018 شهدت هذه الفترة إرتفاع جزئي في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث كانت في سنة 2017 1074503 مؤسسة لتصل في سنة 2018الى 1141863 مؤسسة بنسبة نمو قدرت بـ6.26%، يرجع هذا إلى السياسات المتبعة من طرف الدولة الهادفة إلى إعادة الهيكلة والخوصصة بالإضافة إلى ضعف التمويل نتيجة لسياسة التقشف التي إعتمدتها الدولة نتيجة الإنخفاض المستمر لأسعار البترول الذي أثر على نمو هذه المؤسسات[2].

-أما الفترة الممتدة من2019الى 2020 تميزت بشبه ثبات في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قدر عددها بـ1193339 مؤسسة عند نهاية سنة 2019 و123107 مؤسسة عند نهاية سنة 2020 وهو ما يعادل نسبة نمو قدرها 3.16% وهي نسبة منخفضة عموما في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع إلى جائحة كورونا التي كانت مع مطلع عام 2020 والضرر الذي الحق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد وجدت بعضها نفسها مجبرة عن التخلي على بعض العمال وذلك بسبب قدراتها المادية المحدودة في مواجهة هذه الأزمة بسبب التوقف عن النشاط[3].

عموما يمكن إرجاع الزيادة في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى السياسة الإقتصادية التي تبنتها الدولة بهدف ترقية وتطوير هذا القطاع في الساحة الإقتصادية بغرض تعويض الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات، من خلال مختلف الإجراءات التحفيزية التي تهدف لتنمية هذا النوع من المؤسسات وتفعيل دورها في الإقتصاد الوطني[4].

---

*MEDA : Mennonite Economique développement Associates

[1]عيسات محمد، داتو سعيد عماد، واقع انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وتطور من سنة 2009 الى 2018، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 09، العدد 01، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 30 جوان 2020، ص51.

[2]نفس المرجع السابق، ص ص51_52.

[3] وسام واضح فواز، جائحة كورونا (كوفيد 19) وتداعياتها على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الاعمال، المجلد 04، العدد02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ديسمبر2021، ص ص427.428.

[4] ياسر عد الرحمان، براشن عماد الدين، مرجع سبق ذكره، ص225.

وبهدف توضيح أكثر يتم عرض تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة خلال الفترة2014_2020 كما يلي:

الشكل رقم(2-2): تطور تعداد المؤسسات الخاصة خلال الفترة 2014_2020

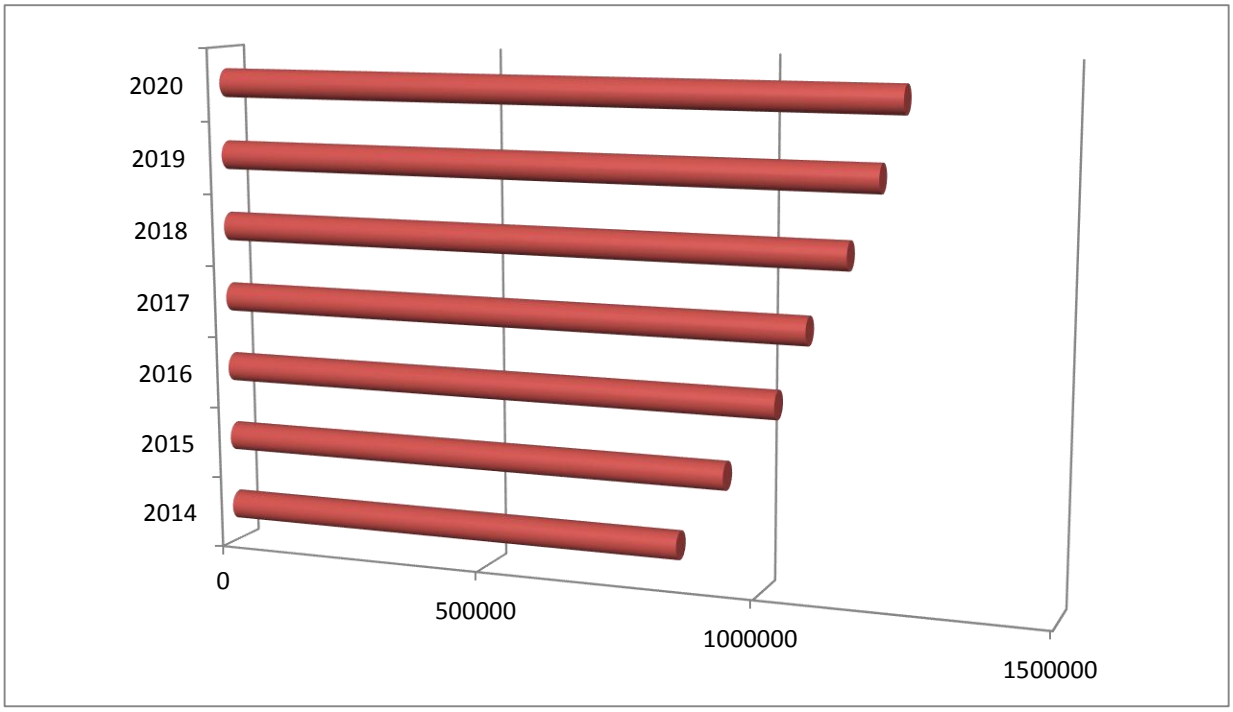

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Ministère de développement industriel et promotion de l'Investissement, bulletin d'information statistique de la PME, N°26, 28, 30, 32, 34, 36, 38, des années 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, p06.

يوضح الشكل رقم (2_2) تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة 2014 _ 2020، يلاحظ بأن اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عبارة عن مؤسسات خاصة بنسبة قدرت بـ99.9%من إجمالي هذه المؤسسات، حيث انها شهدت تطورا كبيرا وملحوظا قدر بـ37933+مؤسسة جديدة بعدما كان عددها في سنة 2014 851511 مؤسسة ليصبح 1230844 مؤسسة مع نهاية 2020.

هذا ما يوضح ويعكس توجه إقتصاد الدولة إلى الإهتمام وإعطاء القطاع الخاص الاولوية القصوى من خلال دعمه وحقنه بمجموعة من البرامج والسياسات كذلك تشجيع الإستثمارات بصفة كبيرة بالإضافة إلى الهيئات الداعمة لهذا القطاع[1].

الشكل رقم (2_3): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة خلال الفترة 2014 _ 2020

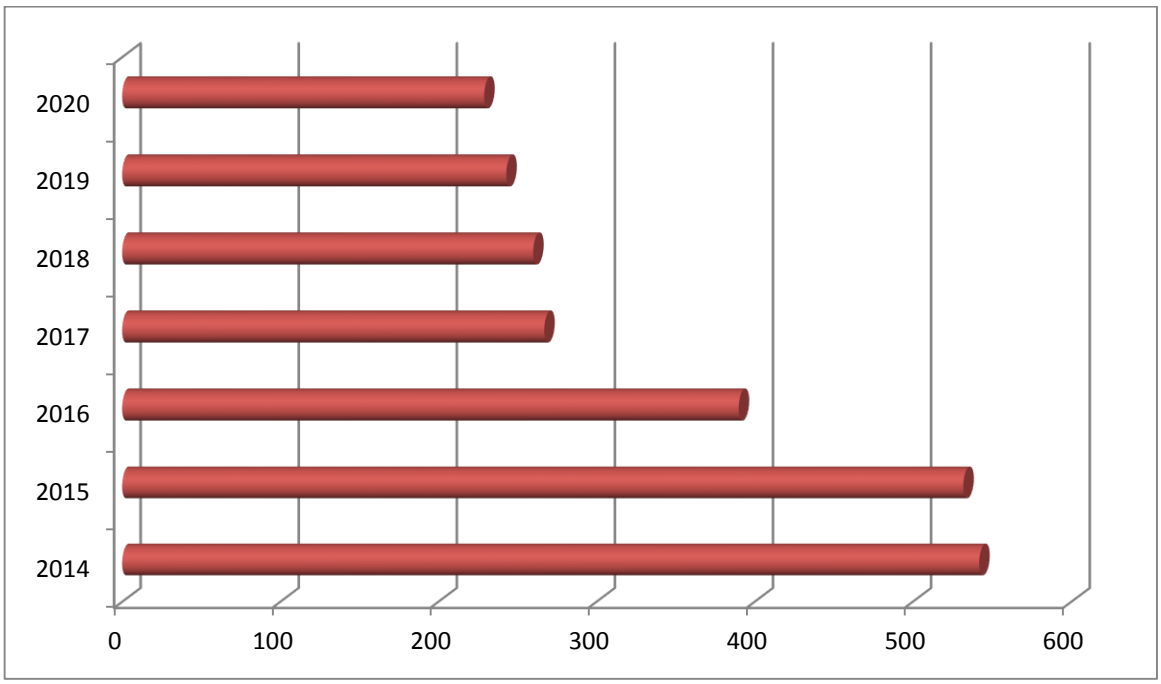

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Ministère de développement industriel et promotion de l'Investissement, bulletin d'information statistique de la PME, N°26, 28, 30, 32, 34, 36, 38, des années 2014, 2015, 2016, 2017 , 2018, 2019 ,2020, P06.

يوضح الشكل أعلاه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة خلال الفترة 2014_ 2020، حيث يشهد هذا النوع من المؤسسات تراجعا مستمرا فقد سجلت في سنة 2014 542 مؤسسة أما في سنة 2015 تم تسجيل 532 مؤسسة فقط، ليواصل العدد في التراجع إذ بلغت 390،267،260،243 ليصل إلى 229 مؤسسة على التوالي خلال السنوات الخمسة الأخيرة.

[1]حنيفي امينة، اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظرية والتطبيق _دراسة حالة الجزائر_، اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر،2018 _2019، ص ص 111-112.

هذا التراجع ناجم عن تغيير البنية الهيكلية وإعادة تنظيم القطاع العام، بحيث تعتبر خوصصة مؤسسات القطاع العام عنصرا أساسيا في إنخفاض و تلاشي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة بصفة تدريجية[1] .

المطلب الثاني: توزيع وحركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يتطرق هذا المطلب إلى توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2014 الى2020 وأهم التطورات التي حققها هذا القطاع، حيث سيتم دراسة توزيع المؤسسات حسب الحجم، حسب الأنشطة، حسب الطبيعة القانونية و غيرها، كذلك سيتم عرض حركية هذه المؤسسات.

2_1توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

2_1_1توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم:

يتشكل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ثلاثة أنواع مختلفة من المؤسسات، وهي المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة حيث يعود إختلافها في معيار عدد العمال، والجدول التالي يوضح تطور هذه المؤسسات في الجزائر خلال الفترة 2015 _ 2020:

---

[1]مراد اسماعيل، لحسن جديدن، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، العدد02، المركز الجامعي عين تيموشنت، الجزائر، سبتمبر2014، ص ص 130_131.

الجدول رقم(2_1): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجمها خلال الفترة

2014–2020

نوعية المؤسسات	عدد المؤسسات سنة2015	عدد المؤسسات سنة2016	عدد المؤسسات سنة2017	عدد المؤسسات سنة2018	عدد المؤسسات سنة 2019	عدد المؤسسات سنة 2020
المؤسسات الصغيرة جدا	90765	993170	1042121	1107607	1157539	1195125
المؤسسات الصغيرة	20454	26281	28288	29688	31027	31023
المؤسسات المتوسطة	2855	3170	4094	4567	4773	4924

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Ministère de développement industriel et promotion de l'Investissement, bulletin d'information statistique de la PME, N28, 30, 32, 34, 36, 38, des années 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, P10.

يمثل الجدول رقم (2_1) توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجمها خلال الفترة 2015_ 2020، إذ يلاحظ بأن المؤسسات المصغرة (التي تشغل أقل من 10 عمال) تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث شهدت تطورا من سنة 2015 الى نهاية 2020 بزيادة قدرت بـ 110436+ مؤسسة مصغرة جديدة، بعدما كان عددها 90765 مؤسسة سنة 2015 لتصل الى 11995125 مؤسسة سنة 2020، وهذه المؤسسات لا تزال مسيطرة إلى حد كبير على النسيج الإقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن تفسير هذا الى أن المؤسسات المصغرة تعتبر الأسهل في التأسيس مقارنة بالمؤسسات الأخرى، إضافة بأن المستثمرين يفضلونها لسهولة تسييرها والإمتيازات التي يستفيد منها هذا النوع من المؤسسات من تسهيلات الدولة.

ودعمها لها من خلال وكالة الدعم وتشغيل الشباب، صندوق المشترك للقروض المصغرة وغيرها، مما ساعد الشباب على إنشاء هذا النوع من المؤسسات[1].

إلى جانب المؤسسات المصغرة يلاحظ تطورا في تعداد المؤسسات الصغيرة من سنة 2015 إلى سنة 2019، بزيادة معتبرة قدرت بـــ10573+مؤسسة صغيرة جديدة بعدما كانت 20454 مؤسسة سنة 2015 لتصل الى 31027 مؤسسة في سنة 2019. لكن في السنة الأخيرة تم تسجيل إنخفاضا في تطورها بعدما كانت 31027 مؤسسة في2019 لتصبح 31023 مؤسسة سنة2020، ذلك راجع إلى جائحة كورونا حيث أثرت هذه الأزمة على نشاط المؤسسات الصغيرة التي ليس لديها القدرة على الصمود أمامها، ووجدت بعض هذه المؤسسات نفسها مجبرة عن تسريح 40%من عمالها، إضافة إلى الإجراءات والتدابير الوقائية من إنتشار الفيروس المتمثلة في نظام العطل الاستثنائية مدفوعة الأجر وتفعيل ألية العمل عن بعد في القطاع الإقتصادي[2].

أما المؤسسات المتوسطة التي تمثل% 0.26 من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورت هي الأخرى من سنة 2015 إلى سنة 2020، حيث كانت تقدر بـــ 2855 مؤسسة في 2015 لتصل إلى 4925 مؤسسة متوسطة في 2020.

2_1_2:حسب الطبيعة القانونية:تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى اشخاص معنوية وأشخاص طبيعية، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

- **الشخص المعنوي:** يختلف توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية من قطاع إلى أخر وهذا ما سيتم توضيحه في ما يلي:

[1] عيسات محمد، داتو سعيد عماد، مرجع سبق ذكره، ص45.

[2] بن عديدة نبيل، انعكاسات جائحة كورونا (كوفيد19) على نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة قانون العمل والتشغيل صنف c، العدد02، جامعة مستغانم، الجزائر، اوت 2020، ص ص 160_161.

الشكل رقم(2_4): تطور توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية حسب فروع النشاط خلال الفترة2014_2020

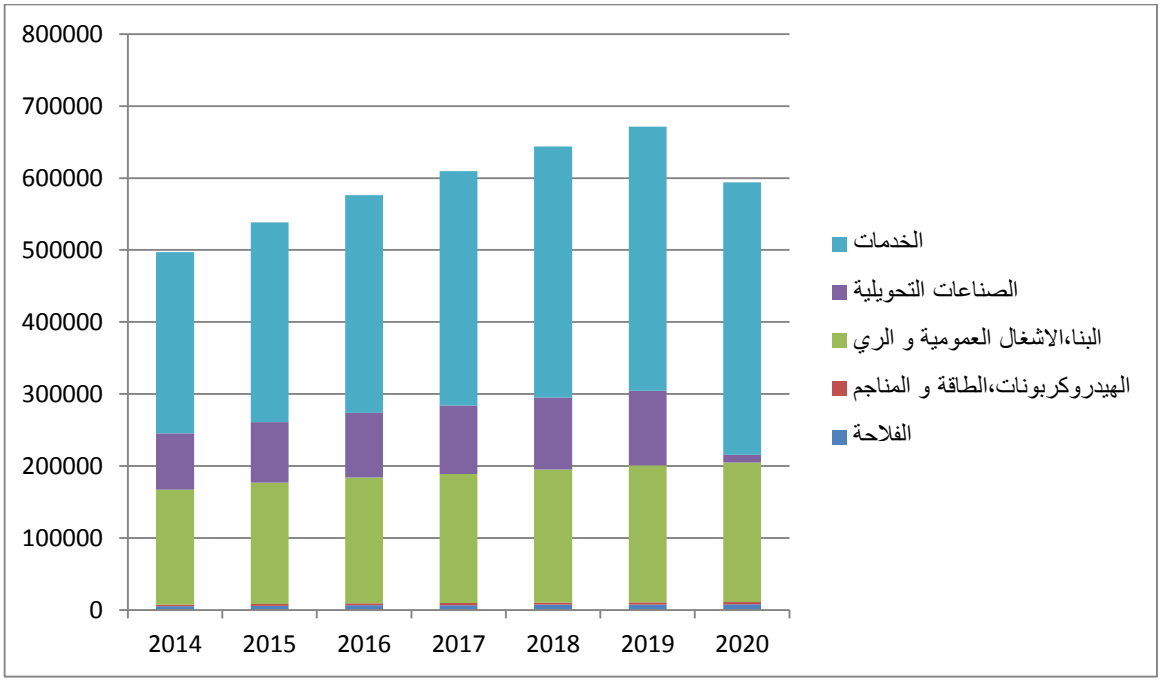

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Ministère de développement industriel et promotion de l'Investissement, bulletin d'information statistique de la PME, N°26, 28, 30, 32, 34, 36, 38, des années 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, p12, 09, 10, 10, 11, 09, 08.

يمثل الشكل رقم(2_4) تطور توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية المعنوية حسب فروع النشاط خلال الفترة2014_2020، حيث يلاحظ وجود إختلافات كبيرة في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الإقتصادية فتحتل مجموعة فروع النشاط المصنفة ضمن الخدمات الصدارة من حيث عدد المؤسسات وقد وصل عددها الى 378722 مؤسسة سنة 2020 بعدما كانت 251629 مؤسسة سنة 2014 وهو ما يعادل نسبة نمو قدرها% 14.05، يدل هذا على التسهيلات الكبيرة التي يجدها المستثمرين في هذا النشاط بالإضافة إلى إنخفاض درجة المخاطرة في هذا المجال، سهولة التمويل الجماعي حيث تسمح لكل فرد من أفرادها بإستثمار مبلغ مالي مع أعضاء آخرين بهدف تمويل هذه المشاريع دون الحاجة إلى اللجوء إلى صيغ

التمويل التقليدية مثل البنوك، بالإضافة إلى الربح السريع الذي يحققه قطاع الخدمات متمثلا في التجارة[1]. يليه بعد ذلك قطاع البناء والأشغال العمومية الذي سجل زيادة قدرها 34189+ مؤسسة جديدة بعدما كانت في سنة 2014 تسجل 159775 مؤسسة أصبحت 193964 مؤسسة في 2020، ويرجع ذلك إلى سياسة الدولة الرامية إلى تدارك التأخر في المشاريع الخاصة بهذا القطاع في ظل برامج الإنفاق العمومي الحالية لاسيما في مجال السكنات والمرافق العمومية، هذا ما يفسر الإقبال الكبير للمستثمرين الخواص على هذا القطاع لضخامة حجم المشاريع المسجلة في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي[2]وفي المرتبة الثالثة هناك قطاع الصناعات التحويلية بزيادة قدرت بـ28013+،أما فيما يخص قطاعي الفلاحة و الطاقة و المناجم فسجلت زيادة 2652+و676+على التوالي.

كما يمكن ملاحظة غياب المؤسسات عن بعض القطاعات و يعود هذا إلى خضوعها للإحتكار التام من قبل المؤسسات العمومية، و التماطل في تحريرها .

- **الشخص الطبيعي**: تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشخصية الطبيعية إلى نوعين هما: مؤسسات تزاول نشاطها في المهن الحرة ومؤسسات تزاول نشاطها في المهن الحرفية، سيتم تفصيلهما كالتالي:

1_مجال المهن الحرة: تشمل فئة المهنيين على وجه الخصوص الموثقين، المحامين، المحضرين القضائيين، الأطباء، المهندسين المعماريين والمزارعين. والجدول الموالي يوضح تطور توزع المهن الحرة حسب المجالات خلال الفترة2014_2020:

[1]عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي،"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل تنموي لتحقيق عدالة توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل _حالة الجزائر"، المؤتمر الوطني حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2011، ص05.

[2]فارس طارق، مرجع سبق ذكره، ص ص216_217.

الجدول رقم(2_2): تطور توزع المهن الحرة حسب المجالات خلال الفترة2014_2020:

المجالات	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة 2017	سنة 2018	سنة 2019	سنة 2020	المجموع
الرعاية الصحية	40703	41018	43086	44508	48247	50710	52454	320726
العدالة	19040	19507	23275	24200	25790	26819	27411	165412
الفلاحة	118423	118469	144722	153862	163420	169746	172872	1041514

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Ministère de développement industriel et promotion de l'Investissement, bulletin d'information statistique de la PME ,N°26 ,28 ,30, 32, 34, 36, 38, des années 2014, 2015 ,2016, 2017, 2018, 2019, 2020 ,p12, 09, 10, 10, 11, 09, 08.

ويمكن توضيح معطيات الجدول السابق من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2_5): تطور توزع المهن الحرة حسب المجالات خلال الفترة2014_2020

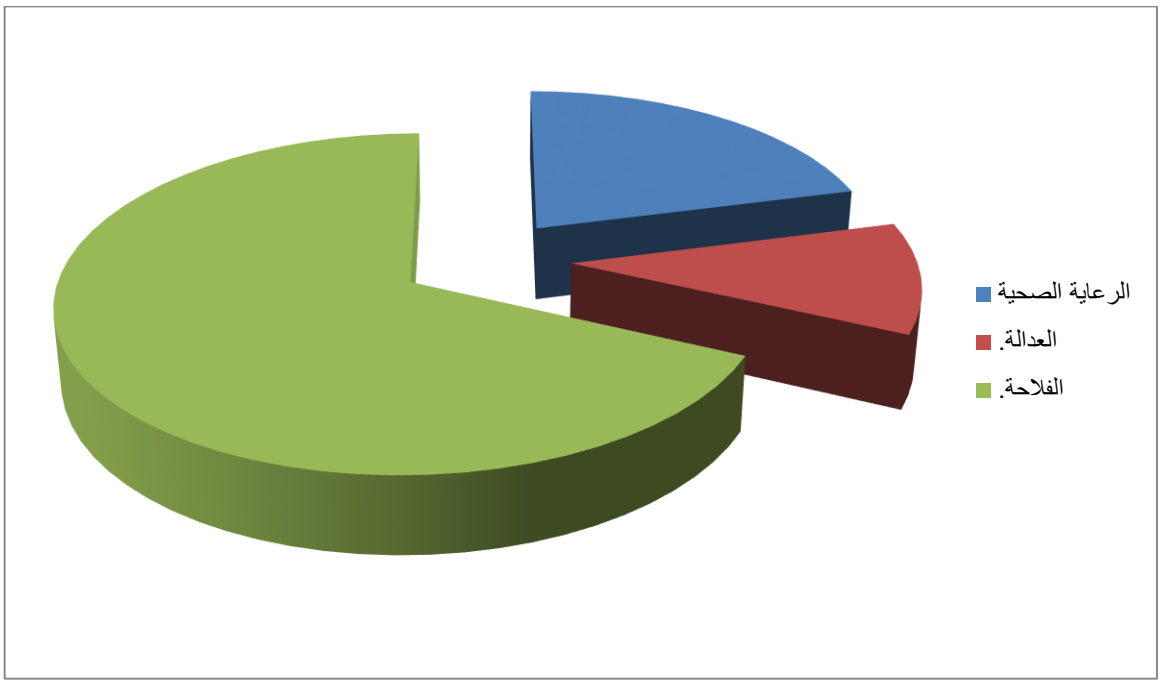

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(2_2)

يوضح الشكل رقم (2_5) تطور توزع المهن الحرة حسب المجالات خلال الفترة"2014_2020"، حيث يلاحظ سيطرة نشاط الفلاحة على مجمل المهن الحرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 1041514 مؤسسة فلاحية، يليه قطاع الرعاية الصحية بـ320726 مؤسسة، وفي المرتبة الثالثة قطاع العدالة بـ165412 مؤسسة.

ويشهد قطاع الفلاحة تطورا إيجابيا سنة بعد أخرى بزيادة قدرت بـــ77.49%بعدما كانت 118423 مؤسسة في سنة 2014 لتصل إلى 172872مؤسسة في سنة 2020. أما قطاعي الرعاية الصحية والعدالة هما الأخران سجلا تطورا بـــ68.79%مؤسسة و76.87%على التوالي.

2_النشاطات الحرفية: خلال الفترة الممتدة بين سنة 2015 إلى غاية سنة 2020 سجل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء CASNOS تطورا في 14170 شركة منتسبة، هذا ما أدى إلى ارتفاع في عدد الحرفيين إلى 288724 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في سنة 2020 بعدما كان 217142 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في سنة 2015، وهو ما يعادل نسبة32.96% [1].

2_1_3 توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية:

حسب المخطط الوطني للتهيئة العمرانية*SNAT ، تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة2014_2020 على ثلاثة جهات رئيسية[2]، كما هو موضح في الشكل التالي:

[1]Ministère de développement industriel et promotion de l'Investissement، bulletin d'information statistique de la PME, N°38 ,Novembre 2021, p9(مترجمة و بتصرف).

[2]Ministère de développement industriel et promotion de l'Investissement, bulletin d'information statistique de la PME, N°38, Novembre 2021, p 11(مترجمة و بتصرف).

*SNAT :Le Schéma national d'aménagement de territoire.

الشكل رقم (2_6): تطور توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية خلال الفترة2014_2020

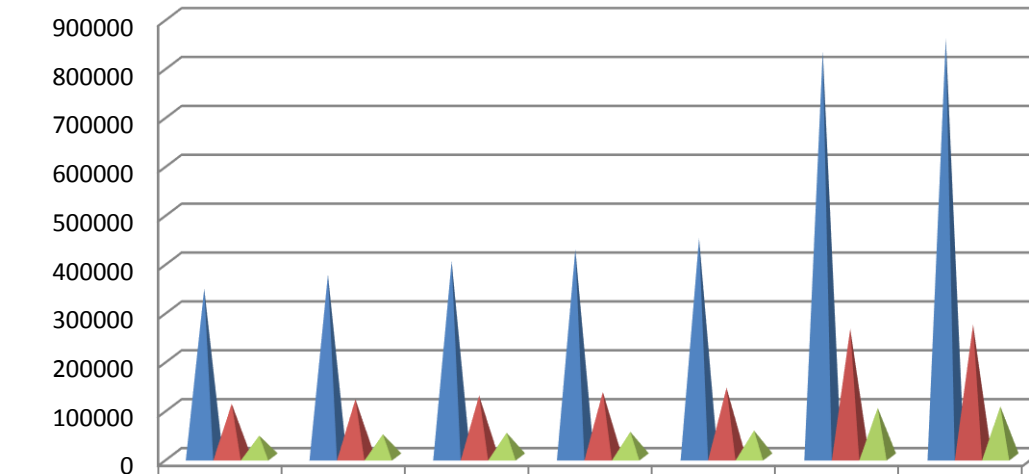

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الشمال	344405	373337	400615	424659	447817	830438	856779
الهضاب العليا	108912	118039	125696	133177	141465	262340	270736
الجنوب	43672	46525	49595	51508	54211	100561	103558

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Ministère de développement industriel et promotion de l'Investissement, bulletin d'information statistique de la PME, N°26, 28, 30, 32, 34, 36, 38, des années 2014, 2015, 2016, 2017, 2019, 2020, p18, 11.

يوضح الشكل رقم(2_6) تطور توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية خلال الفترة 2014_2020، يتبين بوضوح أن المنطقة الشمالية تضم أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث شهدت تطورا كبيرا في تعدادها فقد كانت في سنة 2014 تقدر بـ 3444 مؤسسة لتصبح 856779 مؤسسة في سنة 2020 بنسبة زيادة قدرها 23،87%، ثم تأتي في المرحلة الثانية منطقة الهضاب العليا بحيث شهدت زيادة قدرت بـ161824+مؤسسة جديدة، وفي الاخير منطقة الجنوب بـ59886+مؤسسة جديدة.

التوزيع الجغرافي الغير المتوازن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤثر سلبا على وضعية التنمية الجهوية في الجزائر، والتي تعتبر من الوظائف الأساسية لهذا النوع من المؤسسات، وهذا إن دل على شيء فهو بطبيعة الحال يدل على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تلعب الدور المنوط بها في تحقيق التوازن الجهوي بين جهات الوطن، كما أنه

ضمن نفس المنطقة نجد تفاوتا كبيرا في التوزيع، وهو ما يعني عدم تكافؤ الفرص أو بالأحرى عدم تثمين الموارد المتاحة بنفس الكيفية هذا يتناقض مع الدور المستهدف من هذه المؤسسات في تحقيق عدالة التنمية الإقليمية ومعالجة الإختلافات الجهوية. ويفسر هذا بتباين الكثافة السكانية بين جهات الوطن بالإضافة إلى تميز بعض الولايات بطابعها الإقتصادي والصناعي و كذا توفرها على حوافز مشجعة على الإستثمار مقارنة مع باقي ولايات الوطن، فضلا عن الإختلاف في التوجه المقاولاتي بين ولايات القطر الجزائري[1].

2_2حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

2_2_1نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يشهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموا يختلف من سنة إلى أخرى حسب طبيعة المؤسسات "أشخاص طبيعية، أشخاص معنوية"، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(2_3): حركية نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2014_2020

طبيعة المؤسسات	سنة 2014	سنة2015	سنة2016	سنة 2017	سنة2018	سنة2019	سنة2020
اشخاص معنوية	37575	40912	38005	33438	34149	27774	18116
اشخاص طبيعية	17791	41614	50189	18567	33217	23720	19632
المجموع	55366	82526	88194	52005	67366	51494	37748

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Ministère de développement industriel et promotion de l'Investissement, bulletin d'information statistique de la PME, N°26, 28,30, 32, 34, 36, 38, des années 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, P08, 13, 14, 15, 16, 14, 14.

[1]فارس طارق، مرجع سبق ذكره، ص ص 219_221.

يوضح الجدول رقم(2_3) حركية نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "المعنوية والطبيعية" خلال الفترة2014 _2020، حيث يلاحظ أن حركيتها تشهد اختلافا واضحا من سنة إلى أخرى فقد تم تسجيل أعلى قيمة في سنة 2016.

بزيادة قدرت بـ5668+بعدما كانت سنة 2015 82526 مؤسسة لتصبح سنة 2016 88194 مؤسسة جديدة، لكن بعد سنة 2016 يلاحظ إنخفاضها المتواصل ليصل عددها إلى 37748 مؤسسة جديدة فقط في سنة 2020، بمعدل إنخفاض قدره 31.1%-.

2_2_2إعادة تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2014_2020 إعادة تنشيط، ولمعرفة عدد المؤسسات التي تم إعادة تنشيطها سيتم التطرق إلى الشكل التالي:

الشكل رقم(2_7):حركية متعلقة بإعادة تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2014-2020

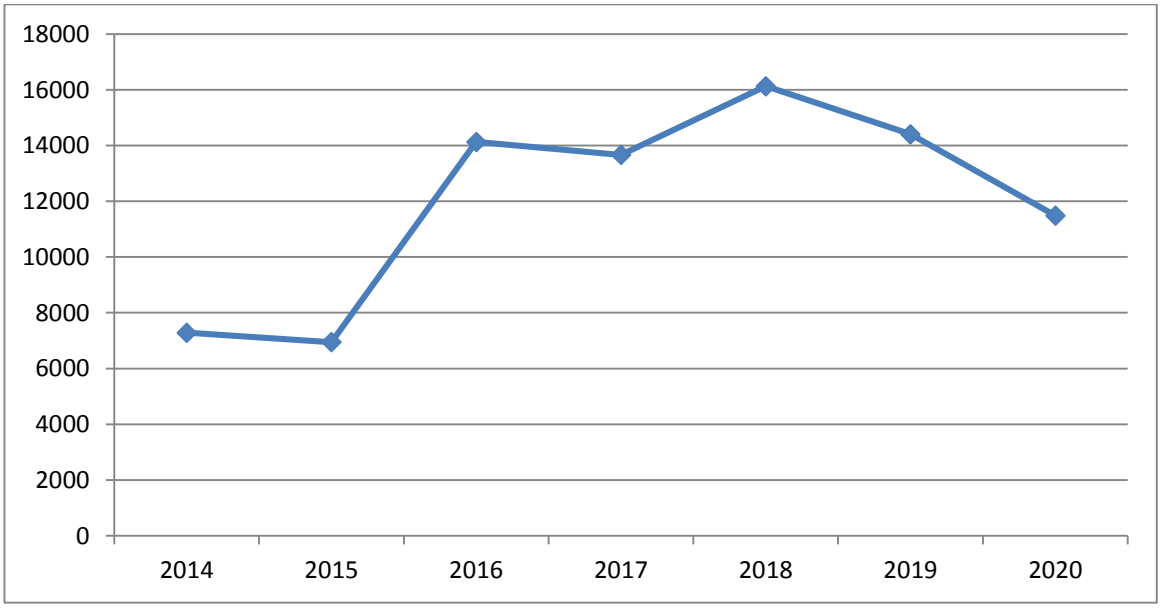

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Ministère de développement industriel et promotion de l'Investissement, bulletin d'information statistique de la PME, N°26, 28, 30, 32, 34, 36, 38, des années 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, P08, 13, 14, 15, 16, 14, 14.

يدرس الشكل رقم(2_7)حركية متعلقة بإعادة تنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2014_2020، حيث يلاحظ بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشهد إختلافا كبيرا من سنة لأخرى ففي سنة 2015 تم إعادة تنشيط 6949 مؤسسة لينتقل بعدها إلى 14127 مؤسسة سنة 2016 حيث تعتبر هذه الفترة قفزة كبيرة في تطور المؤسسات ولكنها لا تعتبر السنة التي تم تسجيل فيها أكبر عدد من المؤسسات التي أعيد إنشاؤها لأن سنة 2018 تم إعادة تنشيط 16126 مؤسسة.

2_2_3وفيات "شطب" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الشكل رقم(2_8):وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة2014_2020:

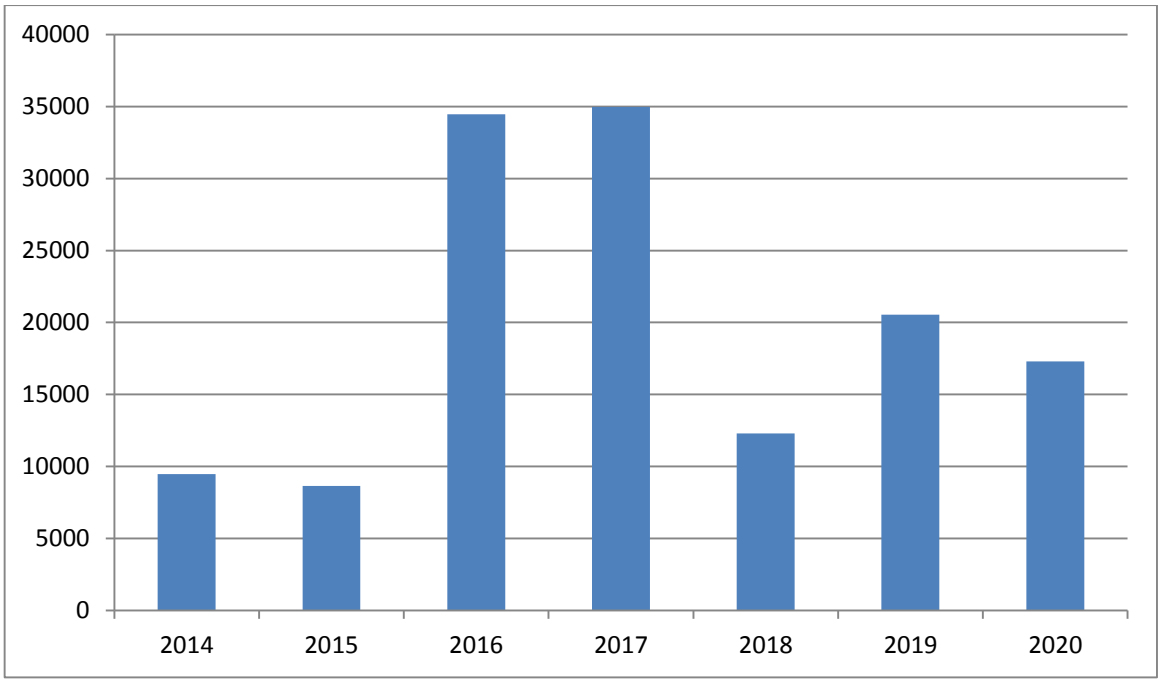

المصدر: ما اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Ministère de développement industriel et promotion de l'Investissement, bulletin d'information statistique de la PME, N°26, 28, 30, 32, 34, 36, 38, des années2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, P08, 13, 14, 15, 16, 14, 14.

يبين الشكل رقم (2_8) وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة2014_2020، حيث يلاحظ بأن عدد المؤسسات التي تم شطبها أو حذفها يختلف هو الأخر من سنة لأخرى فقد تم تسجيل سنة في 2014 9054 مؤسسة مشطوبة ليرتفع العدد في سنة 2020 ليصل الى 17297 مؤسسة مشطوبة.وسنة 2017 هي

الأكثر سنة حيث تم تسجيل فيها أكبر عدد من المؤسسات المشطوبة بـ34972 مؤسسة هذا راجع إلى سياسة التقشف التي إعتمدتها الدولة نتيجة الإنخفاض المستمر لأسعار البترول الذي أثر على نمو هذه المؤسسات، في حين عرفت سنة 2015 شطب 8646 مؤسسة وهي السنة التي شهدت أقل قدر من المؤسسات المشطوبة، وذلك بسبب إعلان الحكومة الجزائرية عن إطلاق البرنامج الخماسي الإقتصادي والإجتماعي يتضمّن عدداً هائلاً من المشاريع في ميادين البنية التحتية، التعليم، الصحة، والسكن، إلى غير ذلك. ونظرا إلى ضخامة الإستثمارات المعلن عنها في إطار هذا المخطط (والتي تعادل ضعفي الناتج الداخلي الحالي للجزائر) وحاجة الاقتصاد الجزائري الماسّة للتنويع القطاعي والتخلّص من الإعتماد المفرط على إيرادات المحروقات[1].

المبحث الثاني: تقييم فعالية أجهزة دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أجهزة الدعم هي مجموعة من المؤسسات والهياكل التي وضعتها الدولة من أجل تسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشمل كل من الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: حصيلة وكالات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1-1 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

- **حصيلة القروض الممنوحة حسب طبيعة القروض:**

[1] صبيحة حماد، المخطط الخماسي(2010_2014) الأهداف الإنمائية للألفية، دراسة تقييمية: أهداف التنمية المستدامة الإقتصادية والإجتماعية، مجلة الإدارة والتنمية والبحوث والدراسات، العدد 12جامعة لونيسي علي، البليدة02، الجزائر،2016، ص144.

الجدول(2–4): توزيع القروض الممنوحة حسب نوع التمويل الحصيلة من 2005 الى غاية 2020

نوع التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة %	المناصب الشاغرة
تمويل شراء المادة الأولية	851 610	%90,38	1 153 171
التمويل الثلاثي "ANGEM – بنك–مستفيد"	90 604	62,%9	88 280
المجموع	**942 214**	**%100,00**	**1 379 721**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Ministère de développement industriel et promotion de l'investissement, bulletin d'information Statistique de la PME, N°38d'années 2020, P23

من خلال البيانات المتضمنة في الجدول أعلاه والذي يبين حصيلة القروض الممنوحة حسب نوع التمويل من 2005 إلى غاية نهاية 2020، حيث يلاحظ أن القروض الممنوحة لتمويل شراء المواد الأولية تمثل نسبة 90,38% من اجمالي القروض الممنوحة من طرف الوكالة، بينما القروض الممنوحة للتمويل الثلاثي "ANGEM–بنك–مستفيد" لا تتعدى 10% من إجمالي القروض الممنوحة، وهذا يعود إلى أن المستفيدين أكثر اهتماما بقروض شراء المواد الأولية من أجل الحصول على مواد أولية كالنسيج والخياطة للقيام بنشاطاتهم (صناعات صغيرة وتقليدية).

- **القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط خل 2005 إلى غاية 2020:**

الجدول(2–5): القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط الحصيلة خلال الفترة 2005 -2020

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	المبلغ الممنوح	النسبة%
الفلاحة	127 482	93,8834619	13,53
الصناعات الصغيرة جدا	374 866	27,18927108148	39,79
الاشغال العمومية وأعمال البناء	82 225	47,7172745292	8.73
الخدمات	186 306	07,17218307526	19.77
الحرف اليدوية	165 594	62,9703650667	17,57
التجارة	4 811	37,1206017460	0,51
الصيد	930	92,126278694	0,10
المجموع	**942 214**	**65,6308284409**	**100,00**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Ministère de développement industriel et promotion de l'investissement, bulletin d'information statistique de la PME, N°38, d'années 2020, P23.

يمثل الجدول أعلاه حصيلة القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2005 _2020، حيث يلاحظ أن قطاع الصناعات الصغيرة جدا يستحوذ على أكبر حصة من القروض بنسبة39.79%، وهذا راجع إلى أن جهاز القرض المصغر يمنح الأولوية لمثل هذه المشاريع الصغيرة التي تتماشى مع طبيعة نشاط الوكالة، حيث أن هذا النوع من المؤسسات أغلب إحتياجاته تتمحور حول شراء المواد الأولية بالدرجة الأولى[1].

يليه بعد ذلك قطاع الخدمات بنسبة قدرت بـ19.77%، ويضم هذا القطاع العديد من الأنشطة أغلبها خاص بالإعلام الالي، الأكل السريع، ويحظى بإهتمام الشباب المستفيدين نظرا لتميزه بسهولة الإجراءات والربح السريع. وإحتل قطاع الحرف اليدوية المرتبة الثالثة بنسبة17.57%، أما فيما يخص باقي القطاعات من فلاحة،

[1] صالحي سلمى،"أليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية"، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، المجلد05، العدد01، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، جوان2021، ص289.

الأشغال العمومية وأعمال البناء، التجارة والصيد فقد تم تسجيل نسب قدرت بـ13.53%،8.57% ،% 0.51 ،0.10% على التوالي. وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل(2–9): القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2005 _ 2020

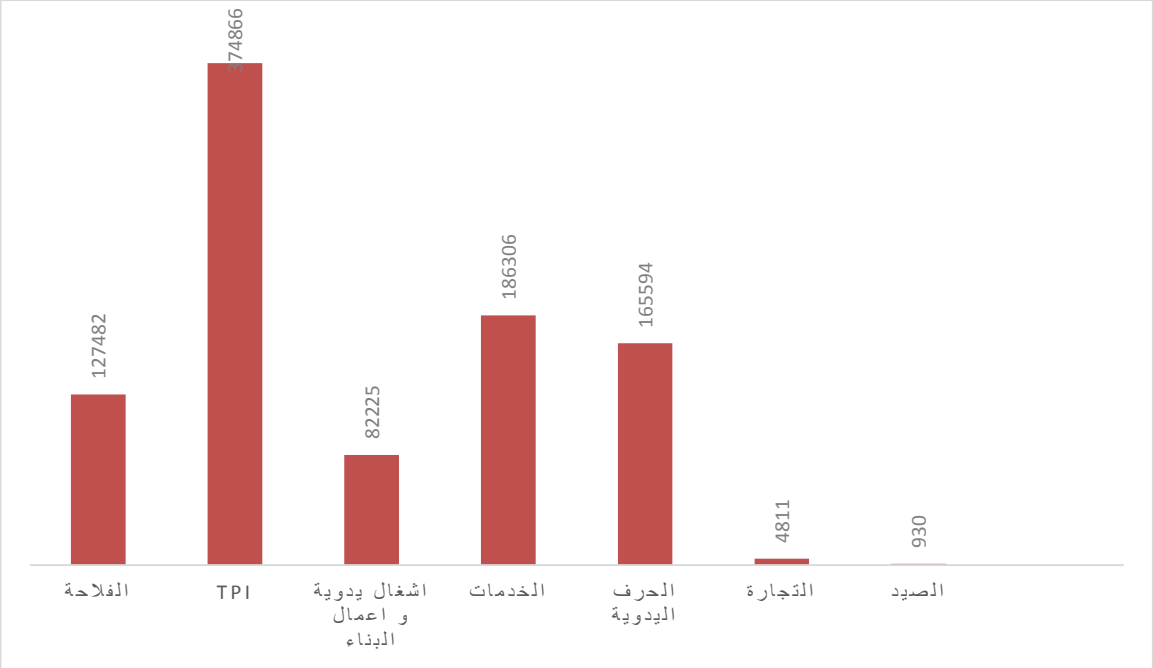

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Ministère de développement industriel et promotion de l'investissement, bulletin d'information statistique de la PME, N°38, d'années 2020, P23.

1_2الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

يمثل الجدول التالي حصيلة المشاريع الممولة حسب الجنس وقطاع النشاط منذ نشأتها الى غاية 2020

الجدول(2–6): المشاريع الممولة حسب الجنس وقطاع النشاط (الحصيلة منذ نشأتها الى غاية نهاية2020)

قطاع النشاط	المشاريع الممولة	رجال	نساء	نسبة النساء
الفلاحة	58 883	56 153	2 730	%5
الحرف اليدوية	43 289	35 937	7 352	%17
الأشغال العمومية وأعمال البناء	35 359	34 520	839	%2
الصناعة	28 119	23 967	4 152	%15
الموارد المائية	564	538	26	%4
الصيانة	10 860	10 681	179	%2
الصيد	1 132	1 116	16	%1
مهن حرة	12 421	6 674	5 747	%46
خدمات	109 144	90 956	18 188	%17
النقل المبرد	13 389	13 000	389	%3
نقل السلع	56 692	55 982	710	%1
النقل والمواصلات	19 011	18 530	481	%3
المجموع	386 714	348 054	40 809	%10

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد:

Ministère de développement industriel et promotion de l'investissement, bulletin d'information statistique de PME, N°38, dannés2020, P23 (مع ترجمة بتصرف)

يوضح الجدول أعلاه المشاريع الممولة حسب الجنس وقطاع النشاط معا من بداية نشاط الوكالة الى غاية 31 ديسمبر 2020، حيث يعد قطاع الخدمات الأكثر أهمية لرؤساء المشاريع المدعومة من قبل ANSEJ سابقا وANADEحاليا منذ إطلاق هذا المخطط بـــ 144 109مشروع، يليه القطاع الزراعي مع 883 58 مشروع، يليه قطاع نقل البضائع 692 56مشروع ممول.

ساعد نظام ANSEJ على مرافقة 054 348 رجل اعمال من جنس ذكر مقابل809 40 صاحبات مشاريع من جنس نساء، حيث تقوم صاحبات المشاريع بدور هام في المهن الحرة بنسبة 46%، وتتمثل أغلب المشاريع التي إستثمرت فيها النساء في: ورشات الخياطة، صناعة الحلويات، الحلاقة والتجميل وصناعة الملابس التقليدية ومثل هذه المشاريع تحتاج عادة لتوفير المادة الأولية فقط لبدأ نشاطها، أما فئة الرجال فتعتمد بدرجة أكبر على قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات التي تعتبر قطاعات تتلاءم مع رغبات وخصوصيات الرجال.

3_1 الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI:

- **المشاريع الإستثمارية المعلنة حسب قطاع النشاط:**

يوضح الجدول رقم(2_7) المشاريع الإستثمارية المعلنة حسب قطاع النشاط من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار خلال الفترة2014_2020

الجدول رقم(2_7):المشاريع الإستثمارية المعلنة حسب قطاع النشاط من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار خلال الفترة 2014_2020

السنوات	قطاع النشاط	المشاريع المعلنة	%	المبلغ (مليون دج)	مناصب الشغل المنشأ	%
2014	النقل	2324	46,68	63396	13583	16,43
	البناء والاشغال العمومية	972	19,52	90413	16235	19,64
	الصناعة	928	18,64	1055922	38613	46,71
	الخدمات	529	10,62	66428	8347	10.10
	السياحة	88	1,77	45428	3301	3,99
	الصحة	52	10,4	9969	1202	1,45
	الفلاحة	86	1,73	10797	1378	1,69
	المجموع	**4979**	**100**	**1342239**	**82659**	**100**
2015	النقل	1672	35.03	88092	8169	10,5
	البناء والاشغال العمومية	987	20,68	80556	14218	17,49
	الصناعة	1126	23,59	360302	37857	46,56
	الخدمات	674	14,12	125431	10282	12,65
	السياحة	113	2,37	60467	6592	8,11
	الصحة	69	1,47	12763	1735	2,13
	الفلاحة	132	2,77	24476	2452	3,02
	المجموع	**4773**	**100**	**752087**	**81305**	**100**
2016	النقل	911	27,13	55117	6329	7,81
	البناء والاشغال العمومية	479	13,11	41895	7902	9,76
	الصناعة	1288	35,26	600167	45243	55,85
	الخدمات	544	14,89	92625	9723	12
	السياحة	167	4,57	90733	7710	9,52
	الصحة	63	1,72	25592	1943	2,40
	الفلاحة	121	3,31	24298	2154	2,66
	المجموع	**3653**	**100**	**930427**	**81004**	**100**
	النقل	525	18[58]	42398	4627	4,88

6,20	5884	39467	12,48	364	البناء والاشغال العمومية	**2017**
63,15	59923	794139	44,51	1298	الصناعة	
7,63	7244	126099	11,04	322	الخدمات	
13,25	12573	232442	7,03	205	السياحة	
2,61	2479	28863	3,70	108	الصحة	
2,27	2158	20079	3,22	94	الفلاحة	
100	**94888**	**1283487**	**100**	**2916**	**المجموع**	
7,01	5175	53566	20,13	408	البناء والاشغال العمومية	**2018**
63,16	46636	481294	58,16	1179	الصناعة	
14,12	10426	203686	7,99	162	الخدمات	
8,46	6244	51224	5,57	113	السياحة	
4,08	3015	38441	3,11	63	الصحة	
3,17	2339	19904	5,03	102	الفلاحة	
100	**73836**	**848114**	**100**	**2027**	**المجموع**	
9.22	4496	41254	26,01	459	البناء والاشغال العمومية	**2019**
66.92	320 644	329110	52,24	922	الصناعة	
6.63	3236	270 958	8,33	147	الخدمات	
10.54	5143	89 291	5,78	102	السياحة	
3,37	1642	21 087	2,83	50	الصحة	
3,33	1623	21 563	4,82	85	الفلاحة	
100	**480 784**	**530 291**	**100**	**1765**	**المجموع**	
6,94	141514	1063087	42,71	26 019	النقل	**2020**
9,20	238368	1409676	18,63	11473	البناء والاشغال العمومية	
59,17	560065	9065273	22,30	13 587	الصناعة	
12,05	123638	1845681	9,76	5945	الخدمات	

السياحة	1238	2,03	1327593	74190	8,67
الصحة	1217	2,00	268814	28785	1,70
الفلاحة	1437	2,36	341134	56905	2,23
المجموع	**60 916**	**100**	**15321258**	**1223465**	**100**

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Ministère de développement industriel et promotion d l'Investissement, bulletin d'information statistique de la PME, N°26, 28, 30, 32, 34, 36, 38, des années 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, p17.

- **مناصب الشغل للمشاريع المعلنة لدى الوكالة حسب قطاع النشاط للفترة 2014-2020**

الشكل رقم(2_10):مناصب الشغل للمشاريع المعلنة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2014_2020

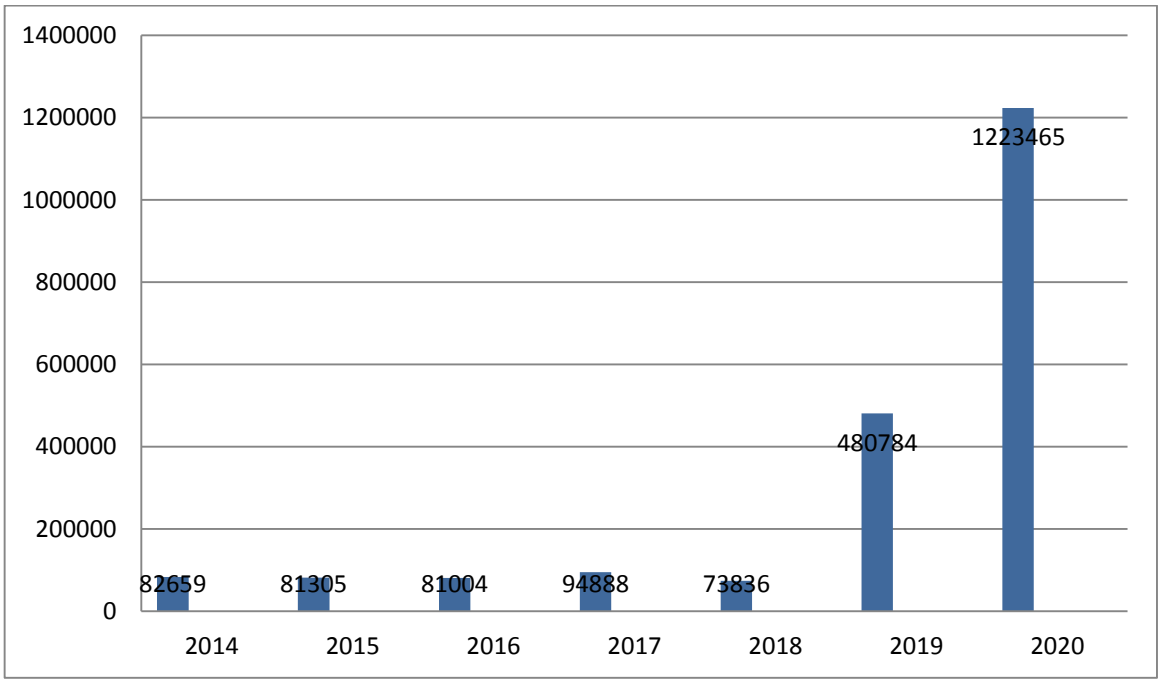

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Ministère de développement industriel et promotion d l'Investissement, bulletin d'information statistique de la PME, N°26, 28, 30, 32, 34, 36, 38, des années 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, p18.

يوضح كل من الجدول والشكل السابقين عدد المشاريع الإستثمارية وكذا مناصب الشغل المصرح بها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وهذا حسب قطاع النشاط للفترة 2014-2020، حيث قدرت عدد المشاريع الإستثمارية المنجزة في قطاع النقل 2324 مشروع سنة 2014 ما يعادل 46,68% من إجمالي المشاريع الإستثمارية، يليه في المرتبة الثانية لنفس السنة قطاع البناء والأشغال العمومية بعدد مشاريع معلنة قدرت ب 972 مشروع، عكس سنة 2015 فقد إحتل المرتبة الثالثة بنسبة 20,68%، ليحتل المرتبة الأولى مجددا سنة 2020 بعدد مشاريع منجزة قدرت بـ 26019 مشروع بنسبة 42,71%، وبالمقابل إحتل قطاع الصناعة الصدارة من حيث تكلفة الإستثمار بـ 9065273 مليون دينار جزائري، وكذا من حيث عدد مناصب الشغل أي ما يعادل59,17% من إجمالي مناصب الشغل للمشاريع المصرح بها. أما فيما يخص قطاع الصحة فقد إحتلت اخر مرتبة في نفس السنة من حيث عدد المشاريع المعلنة فقد سجلت 1217 مشروع بنسبة 2% وبتكلفة قدرت بـ 268814 مليون دينار جزائري، كذلك سنة 2018 احتلت اخر مرتبة فقد قدرت عدد المشاريع المعلنة ب 63 مشروع فقط أي بنسبة 3,11 من اجمالي عدد المشاريع المعلنة. أما سنة2019 كان النصيب لقطاع الصناعة حيث قدرت عدد مناصب الشغل 320,644 منصب مع عدم بروز قطاع النقل في هذه السنة والسنة التي قبلها. على الرغم من توجه الدولة في السنوات الأخيرة إلى تشجيع قطاع الفلاحة إلا انها ضعيفة مقارنة بباقي القطاعات.

لقد يرجع تزايد وإرتفاع عدد المشاريع الإستثمارية إلى سياسات التحفيز المنتهجة من قبل الدولة.

- **المشاريع الاستثمارية المصرح بها (محلية-اجنبية) خلال الفترة 2014_ 2020**

الجدول رقم(2_8): المشاريع الإستثمارية المصرح بها (محلية_أجنبية)خلال الفترة 2014_2020

السنوات	نوع الاستثمار	عدد المشاريع المصرح بها	%	المبلغ (مليون دج)	%	مناصب الشغل	%
2014	الاستثمار المحلي	2954	99,56	1211816	90,28	71213	86,15
	الاستثمار الأجنبي	22	0,4	130423	9,72	11446	13,85
	المجموع	**4976**	**100**	**1342239**	**100**	**82659**	**100**
	الاستثمار المحلي	49709	98,66	688782	91,58	70075	86,19

	الاستثمار الأجنبي	64	1,34	63304	8,42	11230	13,81
2015	**المجموع**	**4773**	**100**	**752086**	**100**	**81305**	**100**
	الاستثمار المحلي	3568	97,67	743239	79,88	73170	90,33
	الاستثمار الأجنبي	85	2,33	187187	20,12	7834	9,67
2016	**المجموع**	**3845**	**100**	**930426**	**100**	**81004**	**100**
	الاستثمار المحلي	2845	97,57	1019826	79,46	83736	88,25
	الاستثمار الأجنبي	71	2,43	263661	20,54	11152	11,75
2017	**المجموع**	**2916**	**100**	**1283487**	**100**	**94888**	**100**
	الاستثمار الأجنبي	2016	99,46	802940	94,64	69565	94,22
2018	الاستثمار المحلي	11	0,54	45173	5,33	9271	5,78
	المجموع	**2027**	**100**	**848114**	**100**	**73836**	**100**
	الاستثمار الأجنبي	1791	100	533195	100	49310	100
2019	الاستثمار المحلي	0	0	0	0	0	0
	المجموع	**1791**	**100**	**533195**	**100**	**49310**	**100**
	الاستثمار المحلي	865	100	196349,156	100	12192	100
2020	الاستثمار الأجنبي	0	0	0	0	0	0
	المجموع	**865**	**100**	**196349,156**	**100**	**12192**	**100**

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Ministère de développement industriel et promotion d l'Investissement, bulletin d'information statistique de la PME ,N°26, 28, 30,32, 34, 36, 38, des années 2014, 2015, 2016, 2017, 2018 2019, 2020, p19.(مترجمة وبتصرف) .

الجدول السابق يدرس حصيلة المشاريع الإستثمارية المصرح بها (محلية-أجنبية) خلال الفترة 2014 _2020، حيث يلاحظ أن إجمالي المشاريع الإستثمارية المصرح بها لسنة 2014 من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار 4976 مشروع بقيمة اجمالية قدرت بـ 1342239 مليون دينار جزائري محققة بذلك 82659 منصب عمل،

وهو عدد معتبر من شأنه أن يخفض معدلات البطالة، حيث يلاحظ أن أغلبية المشاريع الإستثمارية ذات الطابع المحلي طوال هذه الفترة، ففي سنة 2018 سجلت 2016 مشروع معلن عنه بقيمة مالية قدرت بـ 802940 مليون دج و محققة بذلك 69565 منصب شغل، أما سنة 2020 فقد سجلت عدد المشاريع المصرح بها 865 مشروع بقيمة 196349,156 مليون دينار جزائري محققة بذلك 12192 منصب شغل. وفيما يخص المشروعات الإستثمارية ذات الطابع المحلي النسبة الكبيرة سجلت سنة 2017 حيث قدرت بـ 2,43%، كما يلاحظ إنخفاض كبير في نسبة مناصب الشغل في الإستثمارات المحلية بالنظر إلى قيمة المبالغ المستثمرة سواء المحلية أو الأجنبية، وربما يرجع السبب في ذلك إلى نوعية المناصب وكذا إلى تركيز معظم الإستثمارات الأجنبية على قطاع الصناعة الذي عادة يمكن من خلق مناصب عمل بمعدل أقل من القطاعات الأخرى، هذا بالإضافة إلى معدل الأجور الذي غالبا ما يكون مرتفعا في الإستثمارات الأجنبية مقارنة بالإستثمارات المحلية.

المطلب الثاني: حصيلة صناديق دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

2_1 الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:

الجدول(2–9): توزيع المشاريع الممولة من طرف البنوك من بداية نشاط الصندوق إلى غاية نهاية 2020.

البنوك	عدد المشاريع الممولة	تأثير العمالة	مجموع التمويلات (مليون دج)
BADR*	45 229	97 049	164863,41
BDL**	30 988	66 593	100040,93
BEA***	20 624	42 233	67942,2
BNA****	31 175	65 968	103905,99
CPA*****	26 523	55 399	89803,48
المجموع	**154 542**	**327 242**	**526556,01**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد:

Ministère de développement industriel et promotion de l'investissement, bulletin d'information statistique de la PME, N° 38, des annés2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, P26 (مترجمة و بتصرف)

*BADR: banque de l'agriculture et du développement rural.

**BDL:banque de développement local.

***BEA : banque extérieure d'Algérie.

****BNA : banque nationale d'Algérie.

*****CPA : crédit populaire d'Algérie.

يتضح من خلال الجدول أعلاه توزيع المشاريع الممولة من طرف البنوك من بداية النشاط إلى غاية نهاية 2020، حيث يتبين التنوع في البنوك التي تعامل معها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، إضافة الى المبالغ التي وفرتها لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أنها وفرتها لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث أنها وفرت 16486341 مليون دينار جزائري لبنك BADR بعدد مشاريع ممولة قدرت بـ 45229، وهي أكبر قيمة مقارنة بالبنوك الأخرى من حيث عدد المشاريع الممولة و مجموع التمويلات أيضا، يليه بنك BNAوفرت له 103905,99 مليون دينار جزائري بعدد مشاريع ممولة قدرت ب 31175 مشروع، أما فيما يخص بنك BEAفقد سجل أقل عدد من المشاريع الممولة 20624 مشروع بـ 679422 مليون دينار جزائري.

بعد هذه النتائج يستنتج أن مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل البرامج الحكومية المتعلقة بتدعيم القطاع الفلاحي، حيث يمثل هذا البنك المالك لأكبر عدد من الوكالات البنكية على مستوى القطر الجزائري الوحيد الذي يتدخل في تمويل القطاع الفلاحي.

- **توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط والجنس من بداية النشاط إلى غاية 2019**

الجدول(2–10): توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط والجنس من طرف cnacمن بداية النشاط الى غاية 2019

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	نسبة النساء	تأثير العمالة	مجموع التمويلات (مليون دج)
الفلاحة	23144	11,1%	55436	95134,47
حرف اليدوية	14383	22,6%	37553	47073,70
الاشغال العمومية واعمال البناء	8589	2,5%	27486	34966,91
الموارد المائية	347	5,2%	1174	2446,42
الصناعة	11767	21,9%	34205	54440,93
الصيانة	898	2,3%	2179	2743,92
الصيد	490	0,4%	1755	3391,65
المهن الحرة	1228	47,7%	2670	5219,05

الخدمات	31348	12,2%	66497	119423,75
نقل السلع	45850	1,5%	69670	118392,15
النقل والمواصلات	12234	1,2%	18569	29008,29
تراكم 2019/12/31	150278	10,%	31794	505241,25

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Ministère de développement industriel et promotion de l'investissement, bulletin d'information statistique de la PME, N°36, d'annés2019, P27(مترجمة و بتصرف)

يوضح الجدول أعلاه توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط والجنس من بداية النشاط الى نهاية 2019، حيث يلاحظ أن إجمالي القروض الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة قدر بـ 505241,25 مليون دينار جزائري، وهي ترتكز أساسا على قطاعي نقل السلع والخدمات، يليهما قطاع الفلاحة والصناعة، كما تم خلق 317194 منصب شغل من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وذلك بفضل تمويل 150278 مشروع الى نهاية سنة2019.

2-2 صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR:

اعتبارا من 2020/12/31، سجل FGAR 10159 مليار دينار جزائري في عروض الضمان ومبلغ 38,84 مليار دينار جزائري ضمانات ممنوحة[1].

- **الوضع التراكمي للملفات المضمونة خلال الفترة أفريل 2004_ديسمبر2020:**

[1] Ministère de développement industriel et promotion de l'investissement, bulletin d'information statistique de la PME, N°38, P18. (مترجمة وبتصرف)

الجدول(2–11): الوضع التراكمي للملفات المضمونة خلال الفترة أفريل 2004_ديسمبر2020:

الأغراض	عروض الضمان	شهادات الضمان
عدد الضمانات الممنوحة	3065	1541
التكلفة الاجمالية للمشاريع	359528133535	108973500573
مبلغ القروض المطلوبة	228511724918	72168390844
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	64	66
مبلغ الضمانات الممنوحة	101578774476	38842214868
المعدل المتوسط للضمان الممنوح	44	54
المبلغ المتوسط للضمان	33141525	25205850
عدد مناصب التشغيل التي ستنشأ	87259	40726
استثمار حسب الشغل	4120241	2675772
القرض حسب الشغل	2618775	1772047
الضمان حسب الشغل	1164107	953745

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Ministère de développement industriel et promotion de l'investissement, bulletin d'information statistique de la PME, N°38, d'années 2020, P18.

من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح الوضع التراكمي للملفات المضمونة خلال الفترة أفريل 2004_ ديسمبر 2020 من طرف صندوق ضمان قروض، حيث يلاحظ أن الإلتزامات الاجمالية لعروض الضمانات سجلت ارتفاعا بنسبة 64% خلال سنة 2020 لعروض الضمانات و66% للشهادات الممنوحة للضمان، والمبلغ الإجمالي لهذه الضمانات قدر بـ 101578774476 مليار دينار جزائري، فمنذ نشأة الصندوق إلى نهاية سنة 2020 قدم 3065 ضمان لعروض الضمانات و1541 ضمان لشهادات الضمانات.

أما من حيث عدد مناصب الشغل فقد سجل FGAR 87259 منصب في عروض الضمان و40726 منصب شهادات القروض.

- **الوضع التراكمي للملفات التي تمت معالجتها حسب نوع المشروع خلال الفترة أفريل 2004_ ديسمبر 2020:**

جدول رقم (2–12): الوضع التراكمي للملفات التي تمت معالجتها حسب نوع المشروع خلال الفترة أفريل 2004_ ديسمبر2020:

الأغراض	النشأة	التوسع	المجموع
عدد الضمانات الممنوحة	1387	1678	3065
التكلفة الاجمالية للمشاريع	189700389677	169827743859	311490674494
المعدل المتوسط للتمويل المطلوب	59%	69%	63%
مبلغ الضمانات الممنوحة	41234443890	60344330586	90177747934
المعدل المتوسط للضمان الممنوح	37%	52%	46%
المبلغ المتوسط للضمان	29729231	35962056	90177747934
عدد مناصب التشغيل التي ستنشأ	27184	60075	84263
استثمار حسب الشغل	6978384	2826929	3696648
القرض حسب الشغل	4111004	1943540	2345975
الضمان حسب الشغل	1516864	1004483	1070194

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Ministère de développement industriel et promotion de l'investissement, bulletin d'information statistique de la PME, N°38, d'années 2020, P18

يوضح الجدول أعلاه حصيلة الوضع التراكمي للملفات التي تمت معالجتها حسب نوع المشروع خلال الفترة أفريل 2004_ ديسمبر2020، حيث بلغ عدد الضمانات المقدرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس النشأة 1387 ضمان بقيمة 41234443890 دينار جزائري، وبكلفة إجمالية تصل إلى 189700389677دينار جزائري، وفيما يخص مناصب العمل التي سيتم توفيرها فهي تصل إلى 27184 عامل، كذلك قدر عدد الضمان في مجال توسع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بـ 1678 ضمان بقيمة تقدر بـ 600344330586 دينار جزائري ، ومناصب العمل في هذه الحالة سيكون مقدر بـ60075منصب عمل.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل الذي تم التطرق فيه إلى مختلف الهيئات الداعمة لإنشاء و تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الإقتصاد الجزائري الذي كان يعاني العديد من المشاكل بسبب توجهات السياسة الاقتصادية خاصة السياسة الإستعمارية التي كانت سائدة في ظل الإقتصاد الموجه، مما أدى به في الإسراع في عملية الإصلاح الإقتصادي والإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي أصبحت أحد ثوابت التنمية الإقتصادية، ومع تطور البرامج الحكومية في ظل التنافس الدولي على جذب المزيد من الإستثمارات لاسيما الإستثمار الأجنبي المباشر الذي توسع في السنوات الأخيرة، بالنسبة للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار فتتمثل مهمتها في تسهيل الإستثمار وتبسيط الإجراءات إلى أقصى الحدود الممكنة تجاه المستثمرين وضمان ترقية وتنمية و متابعة الإستثمار، أما بالنسبة للوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تهدف إلى تحسين القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتجسيد ومتابعة البرنامج الوطني لتأهيل هذه المؤسسات، فيما يخص الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فمن بين أهدافها الإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية وتدعيم المستفيدون، تقديم الإستشارة، متابعتهم في مشاريعهم وكذلك منح قروض بدون فائدة وغيرها. أما الصندوق الوطني للتأمين على البطالة فقد تم إنشاؤه من أجل الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية، وبالنسبة لصندوق ضمان المشترك للقرض المصغر فمهمته ضمان مخاطر القروض المصغرة، بالنسبة لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقد أنشأ بغية تمويل الإستثمارات المنتجة للسلع والخدمات بإقتناء تجهيزات المؤسسة وتوسيعها أو تجديدها، و في الأخير للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تعمل على منح القروض للشباب بهدف فتح مشاريع خاصة بهم.

الفصل الثالث:

مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري والصعوبات التي تواجهها

تمهيد:

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن المحرك الرئيسي للتنمية والتطور الإقتصادي، فهي تساهم في بناء الاقتصاد وإزالة الظواهر الإجتماعية السلبية كظاهرة البطالة من خلال خلق فرص عمل والتي تؤثر على المجتمع، حيث إتجهت معظم الدول نحو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدلا من المؤسسات الكبرى أو الضخمة وذلك لخصائصها المميزة عن غيرها من المؤسسات وإنعكاسها على المجتمع.

فالجزائر بالرغم من حداثة عملية التحول الإقتصادي حيث كانت تعتمد على سياسة التصنيع بعد الإستقلال والمؤسسات الكبرى بدأ الشعور بأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الإقتصادية خصوصا بعد إنخفاض مداخيلها البترولية أدى ذلك إلى إحداث تغييرات جزئية في القطاع المؤسساتي من خلال إنتهاج إستراتجية لإنشاء هذه المؤسسات وذلك من أجل توفير مناصب شغل لإمتصاص البطالة وخلق قيمة مضافة وبالتالي زيادة الناتج الداخلي الخام.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث تطرق المبحث الأول إلى تقييم مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية، أما المبحث الثاني فقد تم فيه عرض تقييم مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإجتماعية والصعوبات التي تواجهها.

المبحث الأول:تقييم مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جزءا هاما من النسيج الإقتصادي وذلك بسبب الخصائص والإمكانيات التي يتمتع بها هذا النوع من المؤسسات وبسبب الدور الكبير والبارز الذي تؤديه في بناء إقتصاد الدولة من خلال تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من الجانب الإقتصادي والتي يمكن قياسها من خلال نسبة المساهمة في تحقيق القيمة المضافة بالإضافة إلى الدور الكبير الذي تؤديه في مجال التجارة الخارجية. وعليه تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين تناول المطلب الأول مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الدخلي الخام والقيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، والمطلب الثاني تطرق إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات

1_1مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2019_2014

يقصد بالقيمة المضافة صافي إنتاج المؤسسة بعد إستبعاد قيمة المستلزمات الوسيطة والمشتريات من الغير،حيث تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة سواء كانت مؤسسات خاصة أو عامة، والمتتبع لتطور القيمة المضافة في القطاعات الإقتصادية المختلفة يلاحظ أن القطاع الخاص بدأ يكون قاعدة إقتصادية مهمة يجب دعمها بشكل ملموس[1].

والشكل أسفله يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2014_2019:

---

[1] سامية عزيز، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد02، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، جوان2011، ص181.

الشكل رقم(3_1): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2014_2019 الوحدة: مليار دينار جزائري

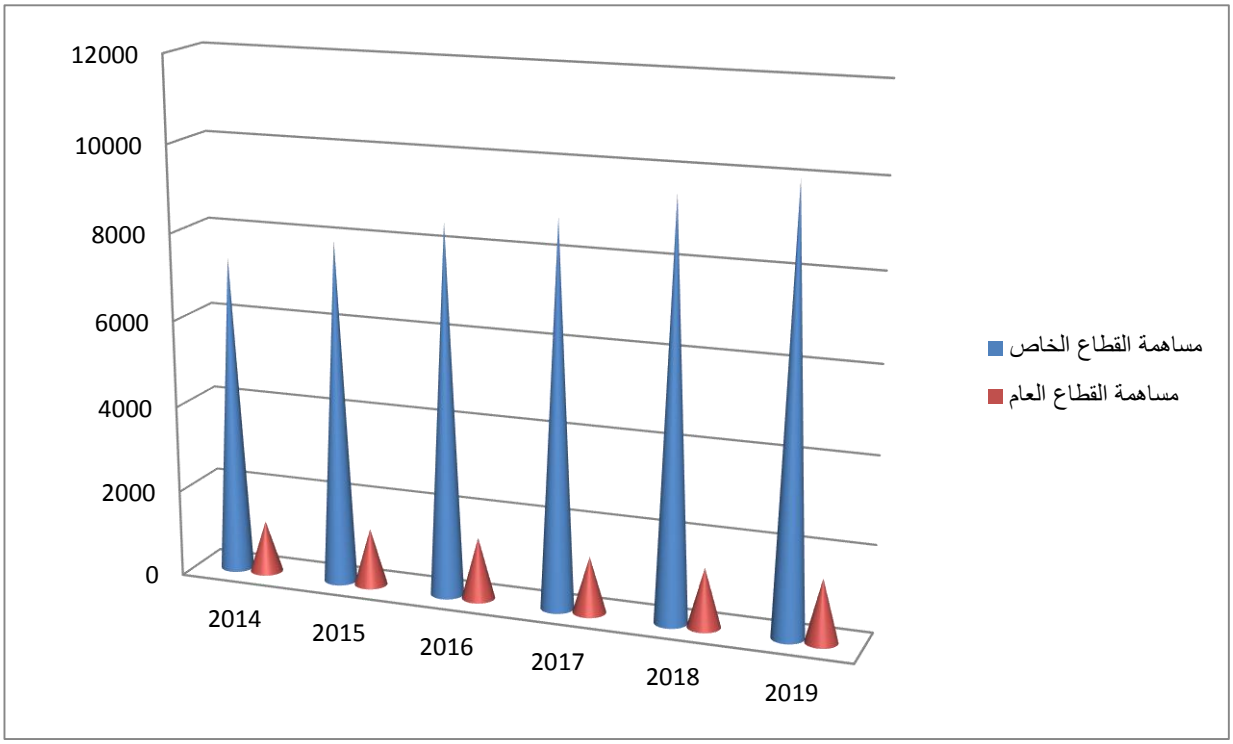

المصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على:

Ministère de développement industriel et promotion d l'Investissement, bulletin d'information statistique de la PME, N°26, 28, 30, 32, 34, 36, des années 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019 p29.

يوضح الشكل رقم (3_1) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2014_2019، إذ يلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص في تحقيق القيمة المضافة في تزايد من سنة لأخرى حيث إرتفعت من 7338.65مليار دينار سنة 2014 لتصل إلى 10001.3 مليار دينار سنة 2019، وهو ما يعادل نسبة نمو قدرت بـ36.28%. كما تراوحت نسبة مساهمة هذا القطاع في تحقيق القيمة المضافة بين85.78 %و87.49%خلال الفترة 2014 إلى غاية 2019.

هذا يدل على أن القطاع الخاص في الجزائر بدأ يكون قاعدة إقتصادية مهمة يجب دعمها بشكل ملموس خاصة فيما يتعلق بتطوير مجالات التسويق، وغلق الأبواب تدريجيا على الإقتصاد الموازي الذي يمثل القوة المهمة التي تدمر القطاعات الإقتصادية الناشئة في الجزائر[1] .

بينما يلاحظ تراجع مساهمة القطاع العام في تحقيق القيمة المضافة لحساب القطاع الخاص، حيث إنخفضت نسبة المساهمة من 13.9% سنة 2014 لتصل الى 12.66% سنة 2019، وهي نسب جد منخفضة مقارنة بمساهمة القطاع الخاص وهذا راجع إلى موجة التخصيص التي عرفها الإقتصاد الوطني الجزائري.

1_1مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2014_2019

يعرف الناتج الداخلي الخام حسب نوع النشاط الإقتصادي بأنه مجموع القيم المضافة لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في إقتصاد معين مثل: الزراعة والتعدين والصناعة، حيث تمثل القيمة المضافة لوحدة إنتاجية معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع الوسطية المستهلكة في ذلك الإنتاج، ويشمل الناتج الداخلي الخام على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الإقتصادية النهائية خلال فترة معينة، سواء بإستخدام وسائل الإنتاج المملوكة للمواطنين أو للأجانب[2].

والشكل أسفله يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2014_2019:

---

[1]عيسى دراجي، لخضر عدوكة، الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الشاملة، لملتقى الوطني الثاني حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة، واقع وأفاق، جامعة أم البواقي، الجزائر، 13و14 نوفمبر 2012، ص 05.

[2]بشراير عمران، تهتان مراد، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها القطاعي خلال الفترة 2000_2010، الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، يومي 18-19 ماي 2011، الجزائر، ص40

الشكل رقم(3_2):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2014_2019

الوحدة:مليار دينار جزائري

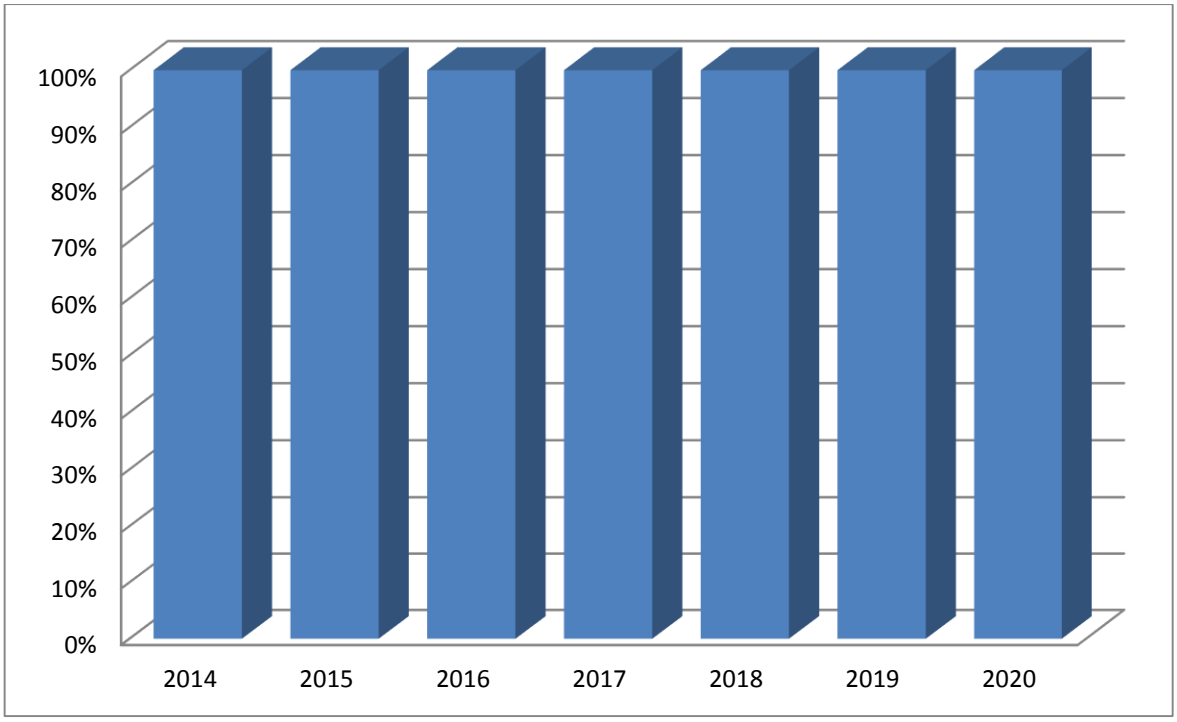

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

Ministère de développement industriel et promotion d l'Investissement, bulletin d'information statistique de la PME, N°26, 28, 30, 32, 34, 36, des années 2014, 2015, 2016, 2017, 2018,2019 p32.

يوضح الشكل رقم (3_2)مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2014_2020، حيث يلاحظ أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام في تزايد مستمر إذ إرتفعت من 496989 مليار دينار جزائري سنة 2014 لتصل إلى 689383مليار دينار سنة 2020، وهو ما يعادل نسبة نمو قدرت بـ38.71%.

ويرجع ذلك نتيجة تطبيق الجزائر لميكاريزمات السوق، بالإضافة إلى فتح الإستثمار أمام الخواص وزيادة الإهتمام بالإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا مؤشر لمدى الأهمية التي إكتسبها هذا القطاع من المؤسسات في تحقيق النمو الإقتصادي، وبالتالي فإن توسيع عدد الإستثمارات الخاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة يعتبر أمرا أكثر من ضروري في إطار عمليات تحقيق التنمية الإقتصادية[1].

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات

إن الأخذ في الحسبان بعض المؤشرات الإقتصادية وقراءة محتواها وإستدراك النقائص التي تعبر عنها، وأهم السبل لتوضيح مكانة وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية.

2_1 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الميزان التجاري:

الشكل رقم(3_3): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2014_2020

الوحدة: مليون دولار

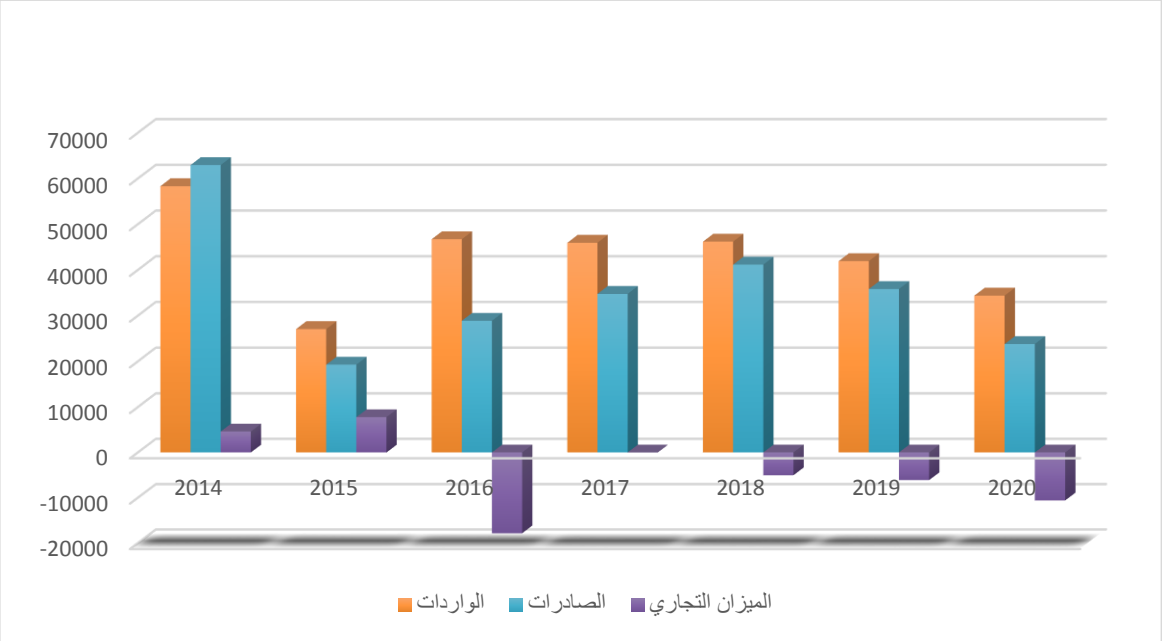

المصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على:

Ministère de développement industriel et promotion d l'Investissement, bulletin d'information statistique de la pme, N°26, 28,30 ,32, 34, 36, 38 des années 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, p52, 32, 39, 41, 32, 36, 33.

[1] معارفي فريدة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية في إطار البرامج التنموية خلال الفترة(2001_2019)، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد11، العدد01، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2022، ص129.

يوضح المنحنى البياني الموالي تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2014_ 2020:

الشكل رقم (3_4): تطور الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة"2014_2020"

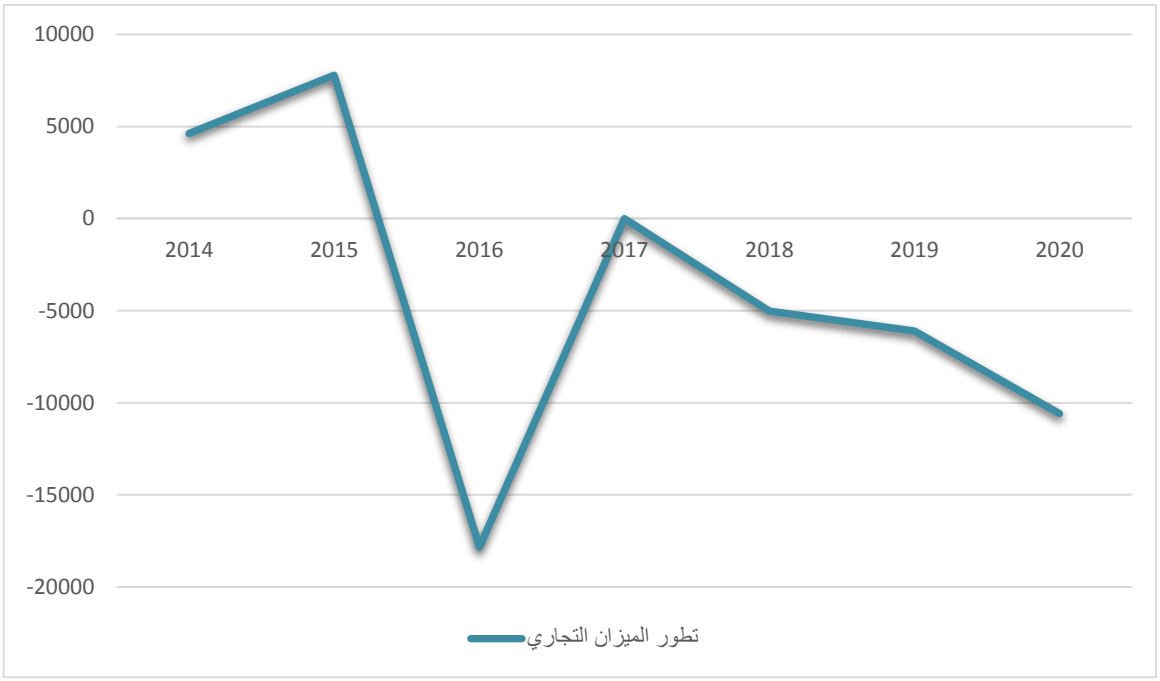

المصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على:

Ministère de développement industriel et promotion d l'Investissement, bulletin d'information statistique de la PME, N°26, 28, 30, 32, 34, 36, 38 des années 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, p 52, 32, 39, 41,32, 36, 33.

يوضح الشكلين رقم(3_3)و(3_4)مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وتطور الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2014_2020، إذ يلاحظ أن الواردات الجزائرية شكلت تذبذبا متأثرا بالأزمة البترولية التي عصفت بالصادرات الجزائرية، فخلال الفترة (2014–2016) تناقصت قيمة الواردات الجزائرية من 58330 مليون دولار سنة 2014 الى 46727 مليون دولار سنة 2016 أي بقيمة 11 مليون دولار تقريبا في ظرف سنتين، وهذا الأمر الذي أثر إيجابا على المجتمع خاصة فيما يتعلق بالعادات الإستهلاكية مما لا يجعل الاقتصاد الجزائري في تبعية دائمة للإقتصاديات الأجنبية.

أما الميزان التجاري سجل زيادة مستمرة من 4626 مليون دولار سنة 2014 الى 7844 مليون دولار سنة 2015 لينخفض إلى 17844–مليون دولار سنة 2016، وفيما يخص الفترة 2017–2020 فهي إنهيار

الإقتصاديات الريعية بسبب إنهيار أسعار البترول ومن ضمنها الجزائر، فقد تم تسجيل عجز مستمر في الميزان التجاري على طول هذه الفترة.

2_2 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الواردات خارج قطاع المحروقات :

يوضح الشكل التالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الواردات خارج قطاع المحروقات حسب مجموعات المنتجات خلال الفترة 2014_ 2020:

الشكل رقم (3_5): تطور الواردات خارج قطاع المحروقات حسب مجموعات المنتجات خلال الفترة

الفترة 2014_2020 **الوحدة:مليون دولار**

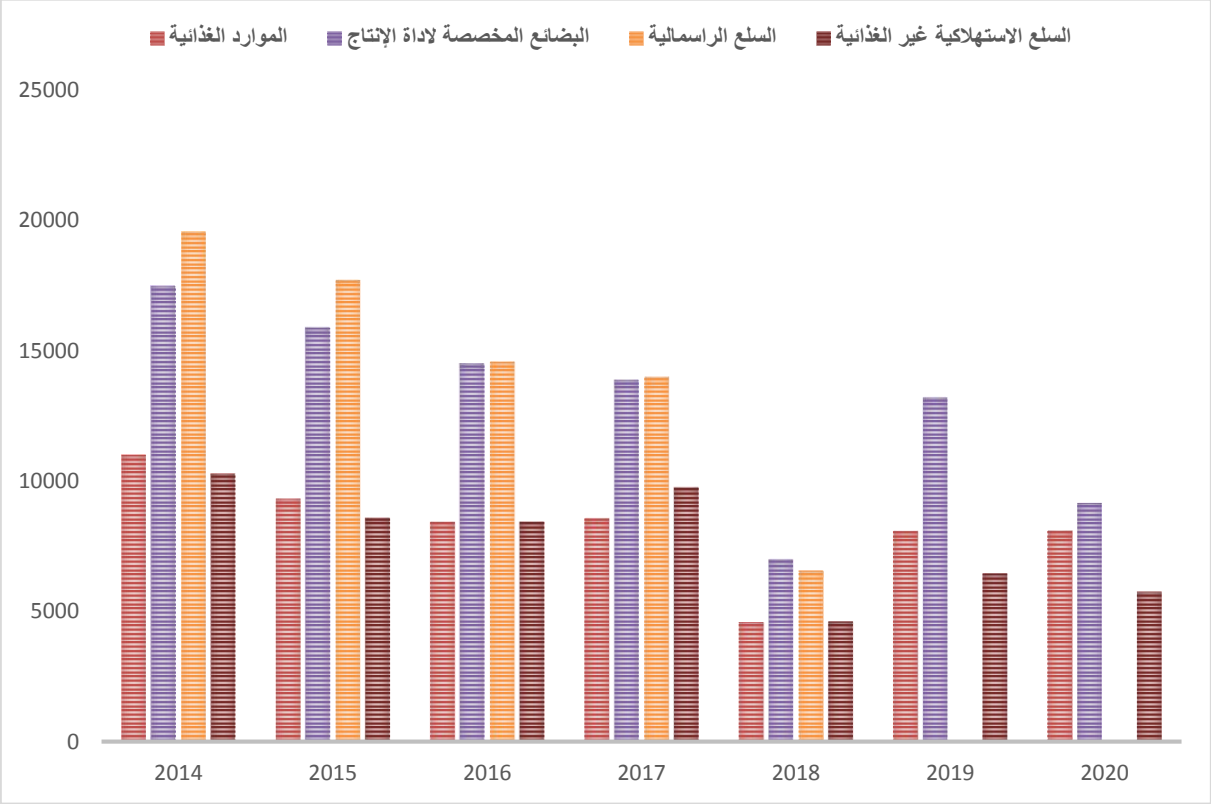

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

Ministère de développement industriel et promotion d l'Investissement, bulletin d'information statistique de la PME, N°26, 28, 30, 32, 34, 36, 38, des années 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, p,53 33, 40, 42, 33, 37, 34.

يوضح الشكل رقم(3_5) مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الواردات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2014 إلى غاية 2020، فيلاحظ أنه تم تسجيل إنخفاض في قيمة الواردات بالنسبة للمواد الغذائية من 110025 مليون دولار سنة 2014 إلى 590 مليون دولار سنة 2018، ثم تتزايد مجددا سنتي 2019 و2020 بقيمتين متتاليتين هما 807227 مليون دولار و 808491 مليون دولار.

كذلك هو الحال بالنسبة للبضائع المخصصة لأداة الإنتاج فهي في تراجع مستمر إلى أن تصل إلى 915773 مليون دولار سنة2020، حيث شهدت السلع الإستهلاكية غير الغذائية تذبذب في قيمتها، ففي سنة 2016 سجلت 8450 مليون دولار لتتناقص سنة 2018 إلى 4611 مليون دولار ثم تتزايد مجددا سنة 2020 بقيمة 5750,68 مليون دولار.

كما أنه تم بروز أنواع جديدة من مجموعة المستجدمين سنتي 2019 و 2020 و هم كالتالي: الطاقة وزيوت التشحيم قدرت بـ 62341 مليون دولار سنة 2020، المنتجات الخام تزايدت من 104307 مليون دولار سنة 2019 إلى 117344 مليون دولار سنة 2020، أما بالنسبة للسلع الراسمالية الزراعية فقد شهدت تناقص كبير ففي 2019 قدرت قيمتها بـ 25306 مليون دولار وفي عام 2020 قدرت بـ 40109 مليون دولار، أما فيما يخص السلع الراسمالية الصناعية التي تمثل أكثر من الربع (25,23%) حصة من الواردات فقد سجلت سنة 2020 قيمة 431616مليون دولار.

3-3 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات:

يوضح الشكل رقم (3_6) المنتجات الرئيسية غير الهيدروكربونية المصدرة خلال الفترة 2014 _ 2018

الشكل رقم (3_6):المنتجات الرئيسية غير الهيدروكربونية المصدرة خلال الفترة 2014_2018

الوحدة:مليون دولار

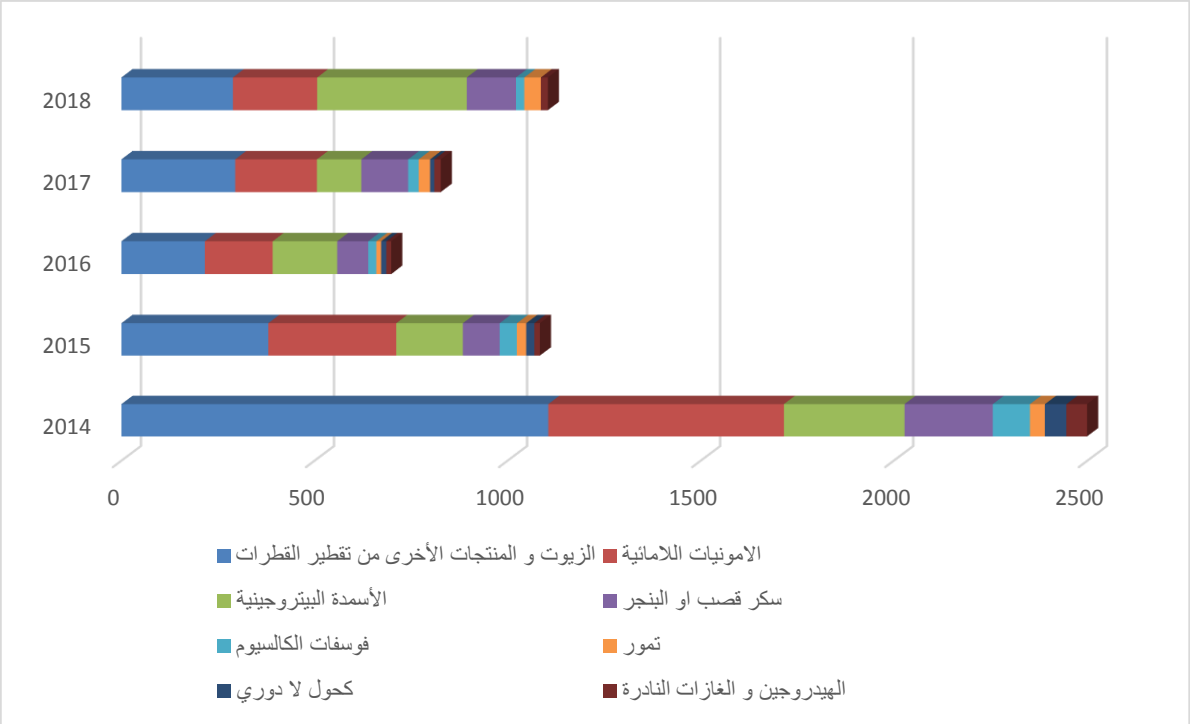

المصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على:

Ministère de développement industriel et promotion d l'Investissement, bulletin d'information statistique de la PME, N°26, 28, 30, 32, 34, des années 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, p54, 34, 41, 43, 34.

يوضح الشكل رقم(3_6) المنتوجات الرئيسية غير الهيدروكربونية المصدرة خلال الفترة 2014 _ 2018، فيلاحظ أن نسبة الصادرات خارج المحروقات إنخفضت بشكل ملحوظ من 2810 مليون دولار سنة 2014 الى 119,33 مليون دولار سنة 2020 بسبب الأزمة التي شهدتها الأسواق العالمية للإنخفاض الحاد لأسعار النفط و التي أثرت على الإقتصاد الوطني.

فبالنسبة للزيوت والمنتجات الأخرى من تقطير القطرات فقد سجلت قيم كبيرة نوعا ما فيما يخص الصادرات مقارنة مع قيم المنتجات الأخرى، حيث بلغت قيمة صادرات الجزائر من الزيوت والمنتجات الأخرى من تقطير القطرات 110522 مليون دولار سنة 2014، قابلتها قيمة 31232 مليون دولار خلال نفس السنة من الأسمدة المعدنية. وسجلت سنة 2016 كأقل نسبة من صادرات الزيوت والمنتجات الأخرى من تقطير القطرات

بقيمة 2161 مليون دولار. وبالنسبة للأسمدة البتروجينية فقد سجلت أكبر نسبة سنة 2018 قدرت بـــ 38746 مليون دولار مقارنة بالسنوات التي سبقتها بعد التذبذب الذي سجلته من 2014، أما المنتجات الأخرى والتي في الغالب هي موسمية كالتمر الذي بلغ أعلى نسبة له سنة 2014 قدرت بـ 28,48%مقارنة مع السنوات التي تليها مع ذلك فهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بحجم الصحراء الجزائرية، ويأتي كذلك في سنة 2020 الهيدروجين والغازات النادرة الذي سجل أقل نسبة 1,64% بالمقارنة مع المنتجات الأخرى وهي نسبة شبه منعدمة.

و الملاحظ من الإحصائيات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لازالت تفتقد الميزة التنافسية وإقتحام الأسواق العالمية بسبب حداثتها ونقص الخبرة في مجال التصدير. وأن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تدرج التصدير ضمن أهدافها.

المبحث الثاني:مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإجتماعية والصعوبات التي تواجهها

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية عن طريق تخفيض مستوى الفقر وزيادة التشغيل، كما يمكن اعتبارها مركزا للتدريب بحكم أنها تستقبل اليد العاملة الغير مؤهلة والغير مرغوب فيها من طرف المؤسسات الكبيرة. وعليه تناول هذا المبحث مطلبين تطرق المطلب الأول إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل والمطلب الثاني يدرس الصعوبات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل

أصبحت مشكلة البطالة من بين أكبر المشاكل في الدول النامية على الصعيد الإجتماعي والإقتصادي وأخذ حيزا كبيرا من أفكار وإهتمامات الإقتصاديين والسياسيين وبرامجهم الهادفة إلى القضاء على هذا المشكل وإيجاد حل له[1]، بعد إنتشار هذه الظاهرة في المجتمعات وخاصة المجتمع الجزائري أصبح من الضروري إيجاد إستراتيجيات للحد منها وأليات لإمتصاصها، من بين هذه الإستراتجيات وضع برامج تشجيع الشباب البطال أو العاطل عن العمل

[1] سامية عزيز، مرجع سبق ذكره، ص88.

لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، حيث يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة ومن أكبر المساهمين في خلق فرص الشغل هذا نتيجة إهتمامها بالمهن الحرفية التي تعتمد على اليد العاملة البسيطة وعدم إستخدامها للتكنولوجيا المتطورة لارتفاع ثمنها وكما تعتبر أكثر قدرة على إمتصاص العمالة، لإنخفاض تكلفة خلق فرص العمل وتوفر فرص توظيف للعمالة أقل مهارة في ظل تغيير مفاهيم الشباب و خريجي الجامعات ودفعهم إلى العمل الحر وملائمتها للملكية الفردية والعائلية وشركات الأشخاص مما لاشك أن التطور المستمر الذي تعرفه هذه المؤسسات في الجزائر من ناحية عددها، سمح لها بتوفير العديد من مناصب الشغل بين مختلف الاحصائيات الرسمية في الجزائر أن هذا الصنف من المؤسسات يعتبر الوسيلة الفعالة لتقليص البطالة وبالتالي إمتصاص وتخفيف الضغط الاجتماعي[1].

حيث يوضح الشكل رقم(3_7) تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2014_2020:

[1]عبد الرزاق حميدي، عبد القادر عوينات، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة- مع الإشارة لبعض التجارب العالمية-، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص04

الشكل رقم(3_7): تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2014_2020

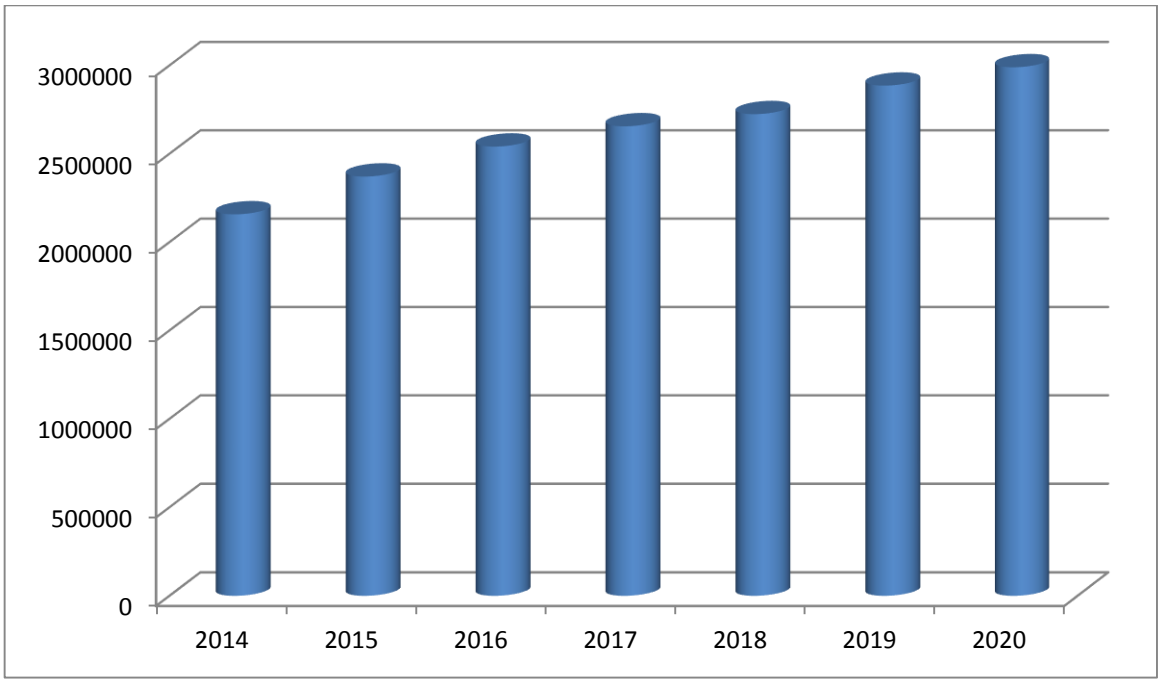

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Ministère de développement industriel et promotion d l'Investissement, bulletin d'information statistique de la PME, N°26, 28, 30, 32, 34, 36, 38 des années 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, p14, 13, 14, 14, 16, 14, 13.

يوضح الجدول رقم(3_7) تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2014_2020، فيلاحظ الدور المتزايد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل حيث إرتفع عدد مناصب الشغل بهذه المؤسسات من 2157232منصبا خلال سنة 2014 إلى 2989516 منصبا مع نهاية 2020، وهو ما يعادل نسبة نمو قدرت بـ38.58%أي توفير 832284 منصبا جديدا.

وبهدف توضيح أكثر يتم عرض تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة خلال الفترة 2014_2020 كما يلي:

الشكل رقم(3_8): تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة خلال الفترة 2014_2020

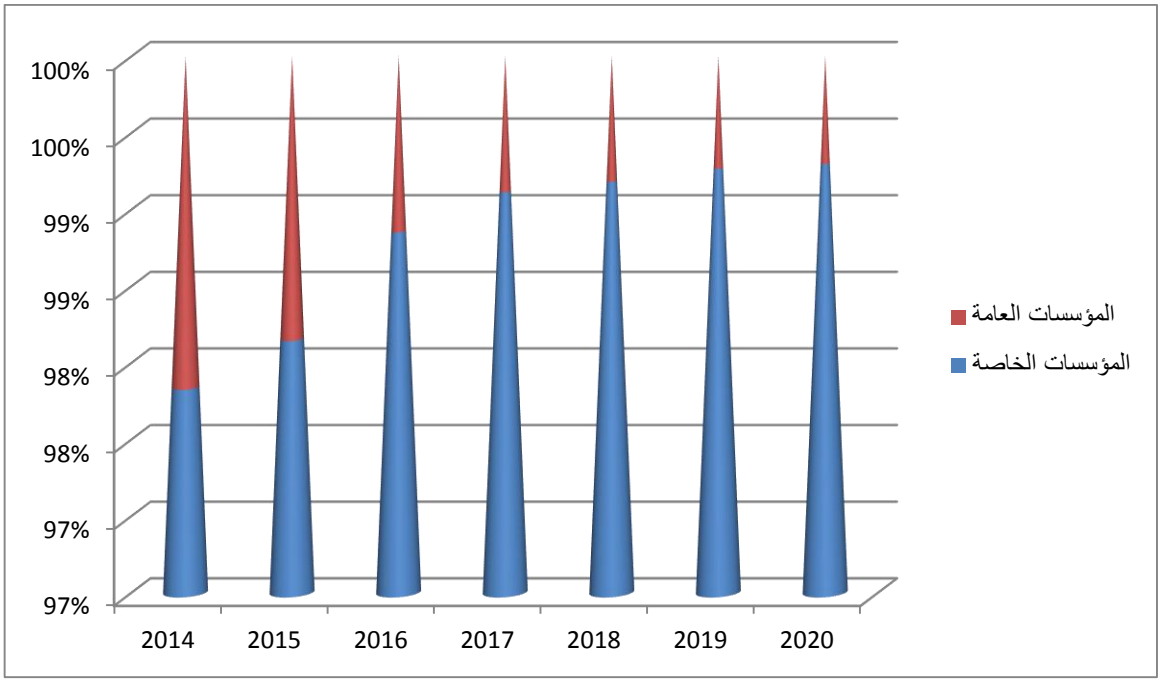

المصدر:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

Ministère de développement industriel et promotion d l'Investissement, bulletin d'information statistique de la PME, N°26, 28, 30, 32, 34, 36, 38 des années 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, p14, 13, 14, 14, 16, 14, 13.

يوضح الشكل رقم (3_8)تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة خلال الفترة 2014_2020، حيث يلاحظ هذا التطور في تعداد مناصب الشغل كان يخص بنسبة كبيرة المؤسسات الخاصة التي عرفت تزايدا من سنة لأخرى، حيث سجلت في سنة 2014 2110665 منصبا لتصل إلى 2968618 منصبا مع نهاية سنة 2020 بنسبة نمو قدرت بـ40.64%، وذلك من جراء عملية الإنشاء وإستقرار عمليات الشطب في القطاع لدى المؤسسات الخاصة. على عكس المؤسسات الخاصة يلاحظ أن المؤسسات العمومية عرفت تراجعا كبيرا في مناصب الشغل فبعدما كانت سنة 2014 تسجل 46567 منصب أصبحت تسجل 20898 منصب فقط في سنة 2020 بنسبة إنخفاض قدرت بـ55.12%.

وهذا الإنخفاض راجع إلى سياسة الدولة لدعم القطاع الخاص لماله من زيادة في القيمة المضافة وخوصصة معظم المؤسسات العمومية كما عملت على تشجيع الخواص على الإستثمار[1].

المطلب الثاني: الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بالرغم من الوعي المتزايد بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إقتصاديات جميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، إلا أنها تواجه العديد من المشاكل التي تحد من نشاطها وتحول دون تنمية قدراتها وإسهامها الفعال في دفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وتعتبر طبيعة المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات متداخلة مع بعضها البعض، وتختلف وتتباين من صناعة لأخرى، ومن دولة لأخرى، وذلك تبعا لإختلاف الظروف العامة، الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية لكل دولة[2]. غير أنه بصفة يمكن حصر هذه المشكلات فيما يلي:

1_صعوبة التمويل: من المفروض أن المصدر الأساسي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو التمويل الذاتي، أي الإعتماد على المدخرات الفردية التي عادة ما تكون غير كافية، خاصة في البلدان النامية نتيجة لضعف المداخيل فيها، ولهذا تلجأ هذه المؤسسات إلى التمويل الخارجي أو الإئتمان، وهنا تصدم بصعوبة الحصول على الأموال التي تحتاجها لممارسة نشاطها.حيث توصلت العديد من الدراسات إلى أن إمكانية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإئتمان محدودة، وأن المؤسسات المالية التي لا ترغ في تمويلها وقد لا تستطيع المخاطرة بتقديم الإئتمان لها خاصة في البلدان النامية، وتزداد حدة مشكلة التمويل إذا ما علمنا أن هذه الدول تفتقر إلى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع هذه المؤسسات وإن وجدت فإن إمكانيتها تكون ذات قدرات مالية محدودة، ناهيك عن الشروط الصعبة التي توضع لتوفير الأموال المطلوبة من حيث شروط الإقتراض الصعبة وعدم القدرة على التسديد[3].

---

[1]مرمي مراد، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001_2017، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية و المالية، العدد02، جامعة فرحات عباس، سطيف01، الجزائر، ديسمبر 2018، ص10.

[2]قشيدة صورية، مرجع سبق ذكره، ص32.

[3]محمد كمال خليل الحمزاوي، إقتصاديات الإئتمان المصرفي، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص10.

2_الصعوبات الإدارية، التنظيمية والفنية: يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قصور واضح في الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية، وذلك بسبب سيادة الإدارة الفردية أو العائلية التي تقوم على مزيج من التقاليد والاجتهادات الشخصية، والتي تتميز بمركزية إتخاذ القرار وعدم الإستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية، وغياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة وعدم إتساق القرارات بسبب نقص القدرة والمهارة الإدارية للمدير المالك غير المحترف وتدخله في كافة شؤون المؤسسة[1].

3_الصعوبات التسويقية: تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبات وصعوبات تسويقية في السوقين المحلي والخارجي، بسبب المنافسة القوية التي تتعرض لها من جانب المؤسسات الكبيرة والمؤسسات التجارية الخارجية التي تستورد منتجات مماثلة، ويضاعف من صعوبة الأمر، تفضيل الجهات حكومية، التعامل مع المؤسسات الكبيرة لإعتبارات الجودة والسعر، ولضمان إنتظام التوريد بالكميات المطلوبة وفي المواعيد المقررة[2].

4_صعوبات التموين: إن التموين بالمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة خاصة المستوردة منها يمثل أحد المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك لأن معظمها يفتقد إلى الخبرة في تسيير عمليات الاستيراد خاصة الحديثة النشأة، فبعد تحرير التجارة الخارجية ظهرت مؤسسات خاصة تمارس عملية الاستيراد والتي اهتمت باستيراد السلع الاستهلاكية السريعة النفاذ في السوق المحلية، الأمر الذي أثر على تموين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تعاني من صعوبة نقص التموين وارتفاع أسعار المواد الأولية المتوفرة وقطع الغيار والتجهيزات الإنتاجية، وذلك نتيجة صعوبات الصرف والتذبذبات التي تعرفها الأسواق على المستوى العالمي وغياب سياسة تنظيمية لهذا المجال[3].

---

[1] قشيدة صورية، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2] فارس طارق، مرجع سبق ذكره، ص46.

[3] الأخضر بن عمر، علي باللموشي، معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطويرها، مداخلة ضمن الملتقى الوطني واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05-2013/05/06 ، ص 07.

5_ ضعف تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعدم حماية المنتوج الوطني: تواجه معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية قدرا متزايدا من المنافسة والضغوط الحادة، ذلك أن قوى التدويل والعولمة تضغط على الشركات بمختلف أنواعها وأحجامها، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ففي غالبية الدول النامية تظل هذه المؤسسات تعمل في أنشطة تقليدية تتسم بإنخفاض الإنتاجية وضعف الجودة وصغر الأسواق المحلية التي تخدمها وقلة الديناميكية التكنولوجية[1].

6_ صعوبات الموقع غير الملائم: إن إختيار الموقع يتطلب دراسة وبحث وتخطيط ولكن معظم هذه المؤسسات لا يولون لهذا الجانب أهمية كبيرة فقد يختارون موقعا لمجرد وجود المكان الشاغر أو التكلفة المنخفضة إن إختيار الموقع لا يجب أن يختار لمحض الصدفة نظرا لأهمية ولا بد من دراسة البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة ويجب الأخذ بعين الاعتبار المبلغ المخصص للإيجار إذ على صاحب المؤسسة أن يوازن بين التكلفة وتأثير الموقع على حجم المبيعات وهكذا تظهر للموقع خاصيتان التكلفة وحجم المبيعات، بالإضافة إلى توفر شروط العمل الأخرى وخدمات البنية الأساسية[2].

---

[1] قريشي محمد الصغير، واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر،2013 ، ص155.

[2] سامية عزيز، مرجع سبق ذكره، ص200

خلاصة الفصل:

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا وهاما في الإقتصاد الجزائري إذ تعتبر من أهم الركائز المعتمد عليها في محاربة الفقر و البطالة، من خلال توفير مناصب الشغل، إستيعاب حجم كبير من العمالة، زيادة حجم الإستثمار ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام والزيادة في القيمة المضافة.

كما تترجم زيادة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الست سنوات الأخيرة، في مختلف متغيرات الاقتصاد الوطني وتخفيض البطالة بتحسن محسوس لمناخ و بيئة أعمال هذا القطاع، بغض النظر عن المساهمة الضئيلة في التجارة الخارجية خارج المحروقات، و يعود هذا التحسن نتيجة دعم مختلف المؤسسات و الهيئات المنجزة لهذا الغرض. فهذه الزيادة المستمرة في القطاع على العموم هي تأكيد لنجاعة المؤسسات والبرامج الداعمة في تأدية مهامهم والأعمال المنوطة إليهم، ورغم كل هذا إلا أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من مختلف العراقيل والمشاكل.

خلاصة الفصل:

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا وهاما في الإقتصاد الجزائري إذ تعتبر من أهم الركائز المعتمد عليها في محاربة الفقر و البطالة، من خلال توفير مناصب الشغل، إستيعاب حجم كبير من العمالة، زيادة حجم الإستثمار ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام والزيادة في القيمة المضافة.

كما تترجم زيادة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الست سنوات الأخيرة، في مختلف متغيرات الاقتصاد الوطني وتخفيض البطالة بتحسن محسوس لمناخ و بيئة أعمال هذا القطاع، بغض النظر عن المساهمة الضئيلة في التجارة الخارجية خارج المحروقات، و يعود هذا التحسن نتيجة دعم مختلف المؤسسات و الهيئات المنجزة لهذا الغرض. فهذه الزيادة المستمرة في القطاع على العموم هي تأكيد لنجاعة المؤسسات والبرامج الداعمة في تأدية مهامهم والأعمال المنوطة إليهم، ورغم كل هذا إلا أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من مختلف العراقيل والمشاكل.

الخاتـــمـــة

على الرغم من المكانة المهمة التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه يوجد جدال كبير قائم حول تعريفها وذلك راجع إلى إختلاف درجة النمو الإقتصاي للدول وطبيعة لنشاطات الإقتصاية إضافة الى تعدد فروع النشاط في نفس البلد، مما جعل دول العالم تتخذ معايير مختلفة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، ومن أهم الخصائص التي تميزها الفعالية والكفاءة، القدرة على الإبتكار بالإضافة إلى قدرة التكيف مع المتغيرات الإقتصادية، ناهيك عن الدور الإقتصادي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إقتصاديات دول العالم، والتي من بينها الجزائر التي إتجهت إلى تشجيع هذا النوع من المؤسسات حيث عرفت تطورا ملحوظا في هذا القطاع فقد ساهمت هذه الأخيرة وبشكل عام في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، من خلال تقديم جهودات كبيرة في سبيل تنميتها ودعمها خاصة من خلال إستحداث العديد من الهيئات والأجهزة المالية الموجهة لدعم هذا القطاع ومن أبرزها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. هذا الأمر أدى إلى تزايد عددها بشكل معتبر، وعلى الرغم من ذلك إلا أنها ما زالت تحتاج إلى المزيد من الإهتمام من طرف الهيئات الحكومية المتخصصة لإزالة الصعوبات التي تواجهها.

- **إختبار الفرضيات:**
- الفرضية الأولى: والتي مفادها تتعدد الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، فهناك العديد من الهيئات التي تسهر على توفير التمويل والمرافقة اللازمين لإنشاء وإستمرار هذه المؤسسات، أثبتت الدراسة صحتها حيث قامت الحكومة بإنشاء جملة من الهياكل هدفها دعم وإنشاء ومرافقة هذه المؤسسات وتمثلت خاصة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- الفرضية الثانية: تمتلك الجزائر نسيجا معتبرا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه مازال هشا يعاني العديد من المشاكل والصعوبات التي تحد من نشاطه، بناءا على ما تم التعرض له وبناءا على الإحصائيات الرسمية أثبتت الدراسة صحتها حيث تمتلك الجزائر عددا معتبرا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على رفع من التنمية الإقتصادية والإجتماعية، غير أنها لا تزال تعاني من مجموعة الصعوبات كصعوبة الحصول على التمويل..
- الفرضية الثالثة: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على التنمية الإقتصادية ويظهر ذلك من خلال مساهمتها في جلب الإستثمارات و ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، أثبتت الدراسة صحتها

حيث ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الناتج الداخلي الخام، القيمة المضافة وساهمت في تحسين الصادرات خارج المحروقات، كما تم تسجيل مساهمتها في خلق مناصب الشغل.

- **نتائج الدراسة:**

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة تسييرها، سرعة تأقلمها مع المتغيرات الإقتصادية، هذا ما يجعلها تلعب دورا محوريا في إقتصاديات الدول وذلك من خلال مساهمتها الفعالة في دفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال مساهمتها في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، التجارة الخارجية والتشغيل... وغيرها؛
- قد بادرت الجزائر إلى إنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تشجيع هذه المؤسسات، كما أسست العديد من الهيئات المدعمة لهذه الأخيرة والمتمثلة في مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المحضنة، مراكز التسهيل المجلس الوطني الإستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- قامت أيضا الدولة الجزائرية بتخصيص هيئات حكومية متخصصة في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تتمثل فيما يلي: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDI/،مديرية تنمية وترقية الاستثمار، الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر ANGEM،الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC،صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR وغيرها، فكل هذه الهيئات تسهر على توفير الدعم الذي تحتاجه هذه المؤسسات فهي تقوم بتشجيع إنشاء و دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ فهي هيئة تساهم في توفير مناصب الشغل وتكثيف النسيج الصناعي وتدعيم مختلف الصناعات، فمن بين الهيئات السابقة الذكر يمكن إعتبار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي الهيئة الوحيدة التي تقوم بمرافقة وتدريس الشاب المستثمر في مرحلة تمويله من قبل هذه الوكالة، إذن الهيئات الداعمة الجزائرية تسهر على توفير الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يبين توجه تغير الحكومة نحو الإهتمام بها.

- **التوصيات والإقتراحات:**

على ضوء النتائج المتوصل إليها فإنه يمكننا اقتراح بعض التوصيات و الإقتراحات:

- إعادة تهيئة محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنطلاقا من تأهيل المحيط القانوني والإداري، تأهيل المحيط المالي والمصرفي، تأهيل المحيط الجبائي؛
- ضرورة تأهيل العنصر البشري داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواكبة التطور التكنولوجي؛
- إنشاء سوق دائم لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تساهم فيه كل من الحكومة الجزائرية والمؤسسات الإقتصادية؛
- وضع برامج و آليات لرفع نسبة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال اتخاذ تدابير فعالة؛

إنشاء مراكز لتنمية المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة بالتعاون مع الجامعات، القطاع الخاص، الجماعات المحلية والغرف التجارية، بغرض تأهيل رشاد وأصحاب المشاريع.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

❖ المصادر والمراجع باللغة العربية:

1/ الكتب:

1_ أحمد رشدي سلطاني،(2014): الإدارة الإستراتجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن، دار جليس للنشر والتوزيع.

2_ رابح خوني، رقية حساني، (2015): أساليب التمويل بالمشاركة بين الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن، دار الراية للنشر والتوزيع.

3_ محمد كمال خليل الحمزاوي، (2000): إقتصاديات الإتمان المصرفي، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، منشأة المعارف.

4_ منال طلعت محمود، (2001): التنمية والمجتمع، الإسكندرية، مصر، المكتب الجامعي الحديث.

2/ الدوريات والمجلات العلمية:

1_ العابد بريبيس شريفة، (2013): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة_حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، (العدد الرابع).

2_ انفال نسيب، جمعة خير الدين، (**2019**): **مساهمة** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2003_2018) ، مجلة ابحاث إقتصادية وإدارية، المجلد 13، (العدد01).

3_ بن دعاس سهام، (2021): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، (العدد الثالث).

4_ بن عديدة نبيل، (2020): إنعكاسات جائحة كورونا(كوفيد19)على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة قانون العمل والتشغيل صنف c، (العدد02).

5_ سامية عزيز، (2011): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، (العدد02).

6_ سليم بودليو، هشام كلو، (2020): الإطار القانوني والتنظيمي لإنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد31، (العدد01).

7_ شبوطي حكيم، (2008): الدور التنموي والإقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة ابحاث إقتصادية وإدارية، (العدد الثالث).

8_ صالحي سلمى، (2021): أليات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية"، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، المجلد05، (العدد01).

9_ صبيحة حماد، (2016): المخطط الخماسي(2010_2014) الأهداف الإنمائية للألفية، دراسة تقييمية: أهداف التنمية المستدامة الإقتصادية والإجتماعية"، مجلة الإدارة والتنمية والبحوث والدراسات، (العدد 12).

10_ ضيف سعيدة، (2019): دور أجهزة الدعم في تمويل ومرافقة المرأة المقاولة في الجزائر، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 13، (العدد30).

11_ عيسات محمد، داتو سعيد عماد، (2020): واقع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتطور من سنة 2009 الى 2018، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 09، (العدد 01)،

12_ فتيحة بن عزوز، (2018): الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، (العدد العاشر).

13_ لطيفة جباري، محمد الطاهر دربوش، (2017): المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر واقع وافاق، مجلة العلوم الإنسانية، (العدد الثامن).

14_ مراد اسماعيل، لحسن جديدن، (2014): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية بالجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، (العدد02).

15_ مرمي مراد، (2018): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001_2017، المجلة الجزائرية للابحاث الاقتصادية والمالية، (العدد02).

16_ معارفي فريدة، (2022): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية في إطار البرامج التنموية خلال الفترة(2001_2019)، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد11، (العدد01).

17_ وسام واضح فواز، (2021): جائحة كورونا (كوفيد 19) وتداعياتها على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الاعمال، المجلد 04، (العدد02).

18_ ياسر عد الرحمان، براشن عماد الدين، (2018): قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائرالواقع والتحديات، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، (العدد الثالث).

3/ رسائل الدكتوراه ومذكرات الماجستير:

1_ حنان جودي، (2017): إستراتجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الاستراتجية والإندماج في الإقتصاد التنافسي . دراسة حالة الجزائر"،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر،بسكرة.

2_ حنيفي امينة، (2019): اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظرية و التطبيق _دراسة حالة الجزائر_"، اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.

3_ رقراقي امينة، (2017): كفاءات اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،دراسة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

4_ سامية عزيز،(2014): واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة، أطروحة دكتوراه العلوم في علم الإجتماع تخصص تنمية، كلية العلوم الانسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

5_ سماح طلحي، (2014): دور البدائل في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الاشارة لحالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

6_ فارس طارق، (2017): دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، الجزائر.

7_ قريشي محمد الصغير، (2013): واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر.

8_ بوالبردعة نهلة، (2013): الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

9_ حجاوي أحمد، (2013): إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

10_ قشيدة صوراية، (2012): تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر_دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر.

11_ مشري محمد الناصر، (2011): دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة،" مذكرة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، الجزائر.

4/ الملتقيات:

1_ أرزيل الكاهنة، (2019): قراءة في النصوص القانونية المنظمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، المنعقد يوم 28 نوفمبر 2019، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جمعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر.

2_ حمزة العرابي، رحمي عبد الرحيم، (2017): الإمتيازات الإستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، المنعقد يومي 06 و07 ديسمبر 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

5/ القوانين والمراسيم:

1_ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد02، القانون رقم17_02 المؤرخ في 10جانفي 2017، المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة09.

2_ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد77، القانون رقم18_01المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة04.

3_ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، العدد50، المرسوم الرئاسي رقم 247/15، الصادر في 16 سبتمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

❖ **المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:**

1/ les rapports:

1_ Ministère de développement industriel et promotion d l'Investissement, bulletin d'information statistique de la PME, N°26 ,28,30 ,32, 34, 36, 38, des années 2014, 2015, 2016, 2017, 2018 2019, 2020.